التَّسَلسُلُ الزَّمنيُّ لتَطبيقِ قرارِ 1325
(2018 – 2000)

إعداد:

أ. لونا داود عريقات

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

رام الله – فلسطين

2018

المحتويات

مقدمة	**02**
محاور القرار الأساسية وتركيز العمل وطنياً	**08**
مراحل العمل على القرار محلياً	**08**
المرحلة الأولى: 2002– 2009 (مرحلة استكشاف وقراءة القرار فلسطينياً)	11
المرحلة الثانية: 2009– 2012 (مرحلة العمل المنظم)	16
المرحلة الثالثة: 2012–2018 (مرحلة بناء الشراكة والعمل الرسمي)	21
القرار وعمل مؤسسات الداخل الفلسطيني	**28**
التوصيات	**35**
الملاحق	**37**
الملخص التنفيذي	**42**
Executive Summary	**49**

مقدِّمة

"قلتلو في مواضيع للنساء مبحلهاش إلا النساء"

يُؤخذ على المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان، بشكل عام، مسألة نجاعتها، وتتدرج هذه المآخذ ما بين الإعلانات الدولية التي تأخذ منحى العرف القانوني الدولي في احترام الحقوق التي ترد في هذه الإعلانات، وبين الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات التي تلتزم بها الدول بشكل رضائي يشكل وسيلة دبلوماسية تعزز من حقوق الإنسان محلياً على شكل التزامات منشئة على الدول نتيجة هذا الالتزام، وبين القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والخاصة بمواضيع محددة؛ كالقرار 1325 الذي يضع أجندة دولية خاصة للتأكيد على تقاطعات المرأة والسلم والأمن، بما يحقق المزيد من المسؤوليات لإشراك النساء وتعزيز تمثيلهن في مستويات صنع القرار السياسي واتخاذه.

وبالتركيز على القرار 1325 وما يندرج ضمنه من محاور أساسية للعمل، لا بد من النظر إلى أهمية القرار التي تأتي من أمور عدة أهمها: صدوره عن مجلس الأمن، وهو ما يستوجب التعاطي معه من قبل الدول بجدية، وبما يستوجبه من التزامات دولية على صعيد الدول، مثل التعاطي معه محلياً، ووضع الآليات اللازمة لتحقيقه، فعلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تضع الخطط الوطنية الخاصة بإنفاذه، ومراقبة تطبيقه بجدية، إضافة إلى أن القرار 1325 غير نمطي في التعامل مع مشاركة النساء في صنع القرار، حيث يعتبر الأول من نوعه في مجال إقرار مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية؛ إن اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها القرار، يضيف إلى أهميته بحيث أقرن هذه الموضوعات بمجموعة من الإجراءات والآليات التي ستؤدي إلى التغيير في البنيات الهيكلية لإشراك المرأة، بما سيحتم التغيير على الأدوار والمفاهيم الاجتماعية، وحيث إنه يتناول موضوعات السلم والأمن، فإنه يشرك بين كلٍّ من الأبعاد السياسية الوطنية، والأبعاد النسوية الاجتماعية، ضمن جدول أعمال له بُعد ومنظور استراتيجي، يؤكد على أن تطبيقاته سيرافقها حراك اجتماعي وتغيير على أدوار النساء في مجتمعاتهن.[1]

[1] ريما كتانة نزال. **المرأة الفلسطينية والقرار 1325**، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2010.

وفي سبيل متابعة هذه الالتزامات الأممية، ومدى نجاعتها في الحالة الفلسطينية، ومدى التزامات مكونات الدولة الفلسطينية في الالتزامات التي تقع على عاتقها، جاء هذا التقرير لتتبع المنجز، وما هو قيد الإنجاز، فيما يتعلق بموضوع أجندة النساء الفلسطينيات في قضايا الأمن والسلام، والوقوف على تجربة فلسطين في تطبيق القرار الأممي 1325، خلال رصد التسلسل الزمني في عملية تطبيق قرار مجلس الأمن للقرار 1325، حيث كانت فلسطين من أوائل الدول التي التزمت بمأسسة العمل على القرار، والاستفادة من مكوناته، فيما يتعلق بإعداد خطة استراتيجية جامعة لمكوناته من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني.

يهدف التقرير إلى تقييم التجربة الفلسطينية في خطوات تنفيذها وتطبيقها لقرار مجلس الأمن 1325، والوقوف على الإنجازات والدروس المستفادة من هذه التجربة، من خلال توثيق التسلسل الزمني في تفعيل القرار الأممي 1325 في فلسطين، كما يوثّق التقرير التجربة الفلسطينية في تفعيل القرار، ويحدد مواطن الضعف والقوة في مسيرة هذه التجربة، ويخرج بالتوصيات اللازمة للتطوير والبناء وفقاً للمستجدات على المستوى المحلي.

منهجية إعداد التقرير

اتبعت المنهجية العمل التشاركي للخروج بالمخرجات كافة المتعلقة بعرض التسلسل الزمني، حيث تم العمل على مراجعة الأدبيات السابقة لجميع الوثائق والدراسات والبيانات، بما فيها الخطط الوطنية ذات العلاقة، وتحليل الوضع القائم، من خلال الأدبيات حول الخطوات التي تم العمل عليها ضمن سياق القرار الأممي 1325، وغيرها من الدراسات والتقارير، بحيث تم العمل على تلخيص مكثف لأهم ما جاءت عليه الأدبيات السابقة، لاستنتاج أهم المحاور، والتركيز، بشكل عميق، على أهم ما تم التوصل إليه من دراسات وتوصيات سابقة معتمدة ومنشورة، حيث تم العمل، بالتعاون ما بين الائتلاف النسوي لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، وعدد من الناشطين والناشطات من المؤسسات النسوية والحقوقية، من خلال لقاءات المتابعة مع ممثلي/ات المؤسسات في الائتلاف، والناشطين/ات ضمن المؤسسات الحقوقية والنسوية من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني، حيث تم تنظيم 12 لقاء فردياً، ركزت على آليات العمل السابقة، ومقترحات التطوير، والتتبع الزمني المشترك للفعاليات المتعلقة بالقرار 1325، إضافة إلى عقد لقاءات ضمن ثلاث مجموعات بؤرية للمؤسسات القاعدية في كل من نابلس، والخليل، وأريحا، من أجل الخروج بصياغة تعكس واقع العمل الذي اضطلعت به المؤسسات كافة، ضمن سياق تطبيق القرار الأممي 1325 في فلسطين.

القرار 1325 ... المرأة والأمن والسلام

مع التطور المستمر الذي نشهده على صعيد العلاقات الدولية، وتغير مفاهيم النزاعات والأمن والسلام، كما تحول، أيضاً، فهم ما نعنيه بكلمة العدالة، ما أدى إلى تعالي الأصوات التي توسع من الفهم التقليدي للأمن، ضمن نطاق الأمن الإنساني الذي يخرج من إطار أمن الحدود والأرض، إلى أمن الأفراد الذين يقطنون في هذه الأرض، مع النظر إلى التكلفة الإنسانية للنزاعات المسلحة، بما يبرز التهديدات غير التقليدية للأمن، وبما يشكل إضافة نوعية للفكر السياسي والاستراتيجي الأمني، حيث أثيرت قضايا النساء وخصوصيتها في أروقة الأمم المتحدة عبر السنوات الماضية، بضغط الناشطات النسويات في العالم، وتمت إثارة مسألة التمييز، وضرورة القضاء عليه في الاتفاقية الدولية الأولى التي تتعلق بالمرأة "سيداو" (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) في العام 1979، ليَليها عدد من الإعلانات والمؤتمرات الخاصة بحقوق النساء في موطنهن، وفي الحالات الخاصة مثل الحروب، والنزاعات المسلحة، حيث تغير التركيز على خصوصية وضع النساء؛ من التركيز على وضعها الإنجابي، وباعتبارها المسؤولة عمّا ينجم عن هذا الدور، إلى التركيز على المساواة في الحقوق، وعدم التمييز لكونها امرأة بشكل عام، الأمر الذي يتعلق بتراكمات اجتماعية متعلقة بدورها الإنجابي وأدوارها الاجتماعية الأخرى، واقتصار الصورة النمطية على قطاعات محددة من الحياة – مع كل ذلك، جاءت اتفاقية "سيداو" كافتتاحية للتركيز على المساواة التامة التي تطالب بها النساء في العالم، واقترن بعدها النضال بإعلانات مؤتمرات فيينا 1993، وبكين 1995، وتبعها إعلان ويندهوك، وخطة عمل ناميبيا 2000.

شهد العام 2000 اعترافاً دولياً، عبر مجلس الأمن، بتأثير النزاعات المسلحة على النساء بشكل خاص، حيث تتعرض النساء للعديد من الأخطار كالعنف الجسدي، والاستغلال، والنزوح، ويستخدم ضدهن الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف كأداة من أدوات الحرب. وتضطر النساء، أحياناً، إلى المشاركة في العمليات القتالية من أجل الحماية، أو لتضطلع بدورها كمشاركة في النضال بشكل عام، ولهذا التأثير الذي انطلق منه المجتمع الدولي، وحيث تم اعتبار النساء المتأثر الأكبر بالنزاعات وغياب السلام، بما تشكله حالة النزاع من مساحة لانتهاك الحقوق الاجتماعية والصحية بشكل مضاعف ضدهن، تم الإقرار وربط ذلك بمقدرتهن على صنع السلام، وضرورة مشاركتهن في عمليات بناء السلام المجتمعي، وعدم إقصائهن من أي مرحلة من مراحل العدالة الانتقالية والمفاوضات، حيث إن النساء، كونهن المتأثرات بشكل أكبر من أضرار النزاعات، ويعرفن تماماً تبعياته على حياة الأفراد اليومية التي يكلفن اجتماعياً برعايتها، فهن لذلك الأقدر، ولهن الحق في المشاركة باتخاذ القرارات التي تساهم في الاستقرار وصنع السلام، وهذا ما جاء به القرار 1325 بشكل

مباشر، للربط بأهمية مشاركة النساء في صنع القرار السياسي، لما يحمله ذلك من ضمان للوصول إلى السلام. وقد جاء القرار لمعالجة الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة، وعليه فإنه إذا تم تحقيق أجندة القرار 1325 (حسب الطرح الأممي)، فهناك القدرة على إيقاف دائرة العنف وتحقيق السلام الديمقراطي والعادل، والخطو نحو العدالة الجندرية، وهذا يحتاج إلى شراكة حقيقية بين جميع الأطراف سوياً؛ من حكومات، وقطاع الأمن، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية للمرأة، والإعلام، والمانحين ... وغيرهم.

وقد شدد القرار على مراعاة خصوصية المرأة، وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام بشكل عام، وتوعية قوات حفظ السلام والأجهزة المحلية من شرطة، وسلطات قضائية، بخصوصية المرأة في الصراع، واتّخاذ تدابير لضمان حمايتها، والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، مع تأمين الاحتياجات الخاصة بهن في النزاعات، ودعم دور النساء في مجالات صنع القرار، والرقابة، كشريك متساوٍ لمنع النزاعات وحلها وتحقيق السلام.

إن القرار ينسجم ويأتي مكملاً للسياق الأممي الخاص بحقوق النساء، وبالتالي عند التعرض للقرار، لا بد من النظر إلى هذا السياق بشكل متكامل مع القرار 1325، ويتضمن السياق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، والتوصيات العامة الملحقة بها، إضافة إلى القرارات الأممية التي تلت القرار؛ مثل القرارات 1820 و1888 و1889 ... الخ، إضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتزامات الدول تجاه مواطنيها في النزاعات المسلحة، أو التزامات خاصة تدمج في الفهم التفسير العام للقرار بشكل محلي، مثل اتفاقية التسلح التي تم إدماجها فلسطينياً في تفعيل القرار 1325.

وبالنظر إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وتوصياتها العامة المتعلقة، وعلاقتها بشكل مباشر بمفهوم القرار، نشير إلى التوصية 32 بشأن الجنسانية المرتبطة بالمرأة فيما يتعلق بمركز اللاجئ واللجوء والجنسية وانعدامها، التي تؤكد، أيضاً، على إدراج إنفاذ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في القانون الدولي للاجئين، وتؤكد على حقوق المرأة اللاجئة، إضافة إلى التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني، التي تتعلق بالتزامات الدولة بالحماية، بما فيها ضمان الخدمات الصحية، وتوفيرها، ومحاسبة مرتكبي العنف الجنسي، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

كما أشارت لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في التوصية رقم 30، إلى أن جميع مجالات الاهتمام التي تناولتها قرارات مجلس الأمن حول المرأة والأمن والسلام، لها علاقة مباشرة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية، لذا، يجب التركيز على نموذج يقوم على المساواة الفعلية، ويغطي جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية، وتوصي بأن تكون الخطط الوطنية الخاصة بالقرار 1325 متلائمة مع الاتفاقية، حيث أشارت في الفقرة د/29 إلى دور الدولة في:

(أ) كفالة أن تكون خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما تلاه من قرارات، متوافقةً مع الاتفاقية، وأن تخصّص ميزانيات كافية لتنفيذها.

(ب) كفالة أن يعكس تنفيذ الالتزامات المفروضة من مجلس الأمن نموذجاً قائماً على المساواة الفعلية، وأن يأخذ في الاعتبار تأثير سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع على جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية، إضافة إلى ما يتعلق بالعنف الجنساني المتصل بالنزاعات من انتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي.

(ت) التعاون مع جميع شبكات الأمم المتحدة، وإداراتها، ووكالاتها، وصناديقها، وبرامجها، فيما يتعلق بجميع عمليات النزاع، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وحالات النزاع، وتسوية النزاعات، والتعمير بعد انتهاء النزاع، من أجل إنفاذ أحكام الاتفاقية.

(ث) تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ومع المنظمات غير الحكومية العاملة على تنفيذ جدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.[2]

[2] GR30.

القرارات المكملة للقرار 1325

تم اعتماد عدد من القرارات على الصعيد الدولي من قبل مجلس الأمن لاحقة للقرار 1325 ومكملة له، تختص بالمرأة والأمن والسلام، وهي:

القرار	السنة	ماهيته
1325	2000	القرار الأول الخاص بربط تجارب النساء مع النزاعات وحفظ السلام والأمن العالميين، ويؤكد على دور المرأة في صنع القرار ودوره في حل النزاعات.
1820	2008	القرار الذي يربط العنف الجنسي صراحةً بوصفه أداة للحرب بقضايا المرأة والسلام والأمن، ويبرز أن العنف الجنسي، في حالات النزاع، يشكل جريمة حرب، ويطالب باتخاذ التدابير الملائمة لحماية المدنيين من العنف الجنسي، بما في ذلك تدريب القوات، وإنفاذ تدابير تأديبية.
1888	2009	متابعة لقرار مجلس الأمن 1820، يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.
1889	2009	طالب بمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، ووضع مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ القرار 1325.
1960	2010	الذي يستكمل ويعمق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
2106	2013	أكد على واجبات الدول كافة؛ بأن تبذل المزيد لتنفيذ ولاياتها السابقة ومكافحة الإفلات من عقاب جرائم العنف الجنسي، كما يؤكد، أيضاً، على أهمية المساواة بين الجنسين، والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.
2122	2013	شدد القرار على المساءلة في تنفيذ القرار 1325، وأهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع الصراعات وحلها.

2242	2015	يوضح القرار العلاقة بين مشاركة النساء من جهة، وبين والسلام والأمن المستدام، ويوفر الأدوات لمواصلة تنفيذ أجندات المرأة والأمن والسلام.

محاور القرار الأساسية وتركيز العمل وطنياً:

التنفيذ محلي، والإلهام عالمي

بالعودة إلى القرار، وبالنظر إلى السياق الفلسطيني، وإمكانيات تبني القرار محلياً، ومدى نجاعته، ومع استقبال النساء الفلسطينيات المتحفظ، بداية، والمتفائل لاحقاً للقرار، والرغبة في التعامل معه على الرغم من القصور المتعلق بحالة الاحتلال طويل الأمد الذي نعاني منه كفلسطينيين/ات، يعتبر القرار من الأهمية بمكان لما يشكله من تأكيد على مواجهة الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية؛ سواء من المحتل بشكل مباشر، أو من الاضطهاد الذكوري الممارس عليها الذي يقف دون وصولها إلى المساواة الكاملة على أساس الحقوق والواجبات؛ وحيث إن القرار عام وموجه لنساء العالم، تكمن مسألة غاية في الأهمية للاستفادة من هذا القرار الذي يأتي بإطاره العام هذا، والذي لا يدع مجالاً لأيٍّ من التداخلات السياسية من فرض نفسها للوقوف أمام الاستفادة منه كآلية من الآليات التي تساعد النساء الفلسطينيات على المشاركة بشكل أكبر، وطرح قضاياهن، والمساهمة بشكل أكبر ضمن مستويات صنع القرار، حيث إن القرار كان قد أعلن أن كل الأشخاص لهم دور يلعبونه في منع الحروب، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، بشكل يدعو إلى تحويل النساء من ضحايا، إلى صانعات قرار وصانعات سلام، وعلى الرغم من بقاء التحديات التي لم تتضمن إدماج المفهوم العام للقرار 1325 ضمن مناقشات مجلس الأمن ووثائقه وقراراته، حيث لم يشتمل أيٌّ من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والمتعلقة بفلسطين من العام 2000 أي ذكر للنوع الاجتماعي، أو التزامات القرار نفسه، وعلى الرغم من كافة المآخذ المتعلقة بمدى تطبيقه ونجاعته، فإنه يعتبر أداة مناصرة فعالة، لمتابعة الدولة ومساءلتها من حيث الالتزام الذي تبنته ووضعته على نفسها، ضمن إطار دولي يساهم في تعزيز عملية المناصرة.[3]

[3] مجموعة المقابلات والمجموعات البؤرية.

وعليه، وحيث رتب القرار عدداً من المسؤوليات الخاصة بتصميم وإعداد الخطط والتنفيذ والرقابة والتقييم على الدول، مع التأكيد على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط لضمان تطبيق القرار، كان لا بد من النظر، بداية، إلى محاور القرار الأربعة التالية:

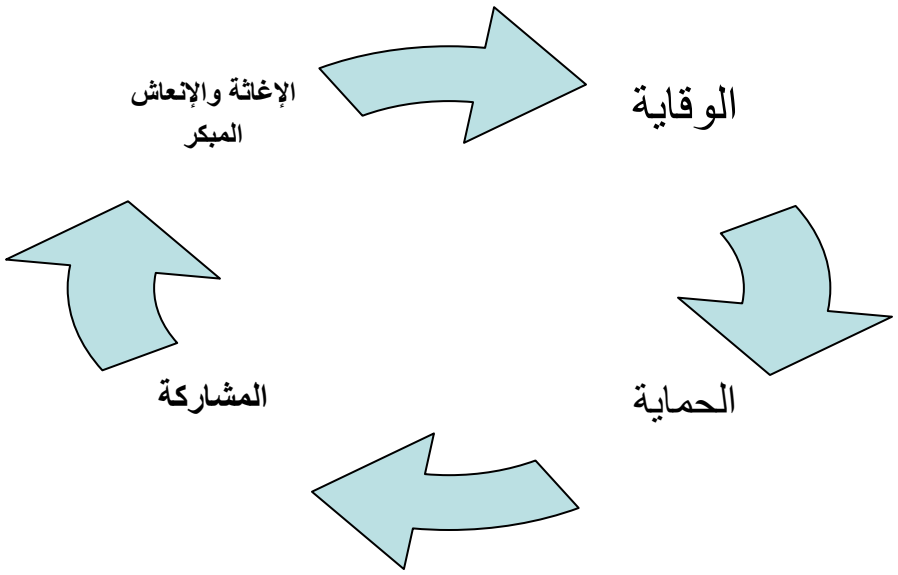

المحور	أهميته
الوقاية	يتضمن منع أشكال العنف المرتكبة ضد النساء، وبخاصة العنف الجنسي، مع وجود نظم لرصد انتهاكات حقوق الإنسان للنساء، ومراقبة المساءلة عن هذه الانتهاكات، وإيجاد نظم للإنذار المبكر.
الحماية	يقع على عاتق الدول ضمان سلامة النساء والفتيات وصحتهن البدنية والعقلية وأمنهن الاقتصادي، واحترام حقوقهن، وملاءمة التشريعات مع المعايير الدولية، ووجود آليات تنفيذية تعزز من أمن النساء، مع فرص حصولهن على دعم سبل العيش وإمكانيات وصولهن إلى العدالة.
المشاركة	السعي إلى دمج النساء في عمليات صنع القرار، وزيادة تمثيل النساء، ومشاركتهن في كل من وفود المصالحة، وبناء السلام، والبعثات الدولية ذات الصلة بالأمن والسلام، وزيادة مشاركة النساء في الأنشطة الخاصة بمنع الانتهاكات.
الإغاثة والإنعاش المبكر	بما يتضمن تلبية الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بفئات النساء من الضحايا، أو من اللاجئات، أو من وقع عليهن أثر النزاع، وكفالة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمليات العدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار والإدماج.

إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ترتبط ببرنامج المرأة والأمن والسلام في فترة ما بعد النزاع، وبخاصة في تدعيم حقوق النساء ضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل في إطار آلية جبر الضرر، بما يمنع نشوء ظروف من الممكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات مرة أخرى،[4] حيث يتعلق مفهوم الإغاثة والإنعاش المبكر بمجموع الاحتياجات الأساسية المتعلقة، بشكل رئيسي، بالصحة الإنجابية، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، وبخاصة من الفئات الأكثر تضرراً من الضحايا، أو اللاجئات، أو المحاربات السابقات والعائدات، أو من وقع عليهن أثر النزاع بشكل مباشر، ومنهن ضحايا العنف الجنسي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ضمن إطار عمليات الإغاثة، ويتعلق، أيضاً، بكفالة مراعاة منظور

[4] يشار هنا إلى إعلان منهاج عمل بكين.

النوع الاجتماعي في العمليات المعنية بالعدالة الانتقالية، التي تتعلق، بشكل مباشر، بالتماس **العدالة والمساءلة التي يتم التركيز عليها في محاور العمل محلياً**، كما يتعلق بمعالجة برامج نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني لكفالة الاحتياجات الأمنية المختلفة، ومنها احتياجات النساء المنتميات للجهات الأمنية، أو الجماعات المسلحة.

جاءت مسألة الالتزام بوضع الخطط الوطنية لدول العالم ضمن الإطار العالمي، وبما ينسجم مع خصوصية كل منطقة. إن وضع الخطط الوطنية يحدد الالتزامات التي تضعها الدول على عاتقها بشكل أدق، بما يضمن تحقيق هذه الالتزامات والمتابعة في تطبيق أجندة القرار الدولية، فقد تم إعداد أكثر من 64 خطة وطنية لتطبيق القرار من الدول حتى العام 2017. وعلى الصعيد العربي، تبنت جامعة الدول العربية إطاراً استراتيجياً إقليمياً يسعى إلى النهوض بأجندة المرأة والأمن والسلام، بما يتضمن خطة عمل إقليمية لتنفيذ القرار ويشجع الدول العربية على الاستجابة للقرار، لتعتبر أول منظمة إقليمية تبادر إلى تقديم استراتيجية وخطة عمل إقليمية، أعدت العراق أول الخطط الوطنية المتعلقة بالقرار 1325، واعتمدتها في العام 2014، وتلتها فلسطين في العام 2015، ومؤخراً في العام 2018، أعلنت تونس عن إطلاق خطتها الوطنية المتعلقة بالقرار، ومن الجدير بالذكر أن المملكة الأردنية كانت قد أعلنت عبر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة صعوبة اعتماد الخطة في الأردن، نتيجة قلة الجهود المتعلقة بالتوعية، وصعوبات المشاركة المحلية في الصياغات، وبقيت المسودة الخاصة بالخطة الوطنية الأردنية في مرحلة المراجعة في يد الحكومة، التي تعمل الآن، ومنذ العام 2015، وبالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، لتطوير واعتماد خطة عمل وطنية جديدة.

مراحل العمل على القرار محلياً

تم تقسيم الفترة الزمنية الممتدة من إصدار القرار في سنة 2000 ولغاية 2018 إلى مراحل ثلاث، بما يتيح لنا الفهم بصورة أوضح للاختلافات والمتغيرات في هذه المراحل للاستفادة من القرار، حيث اختلفت التطورات السياسية ضمن المراحل التي اقترنت أولها ببداية الانتفاضة الثانية في العام 2000، وما تلاها من أحداث على الصعيد السياسي، أثرت على أولويات العمل وآلياته وحتى استيعابه محلياً. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم التطرق إلى آليات العمل، ومتابعة القرار، في كل من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ومناطق الداخل المحتل العام 1948.

من المهم بمكان النظر إلى التأثيرات السياسية على فهم القرار 1325، لما يشكله من تعامل عام مع مصطلح السلام، حيث يتباين الفهم العام لمسألة السلام ما بين التنازل والاستسلام، وهو ما انعكس مباشرة على التوجهات العامة للنساء الفلسطينيات في تبني القرار، والعمل عليه طوال السنوات الماضية، وقبل المضي في بيان مراحل القرار المحلية، كان لا بد من توضيح معنى السلام المقترن بالاستقرار وبسيادة القانون والنظام، وبالعدالة الاجتماعية والوصول إلى الفرص، حسب ما تبناه القرار.

المرحلة الأولى: 2000-2009 مرحلة قراءة القرار فلسطينياً، وتشكيل الائتلافات القاعدية

- **استكشاف القرار:** شهدت هذه المرحلة استكشاف المؤسسات للقرار، ومدى ملاءمته للحالة الفلسطينية، وآليات الاستفادة منه في عمليات المناصرة الدولية بموضوع إحلال السلام، وبقيت المؤسسات ضمن إطار التوجس في العمل على القرار، وبخاصة أنه جاء على أعتاب الانتفاضة الثانية التي وضعت مسألة السلام أمام محك حرج، يتعلق بمدى جدية المحتل للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وبناء سلام عادل، وليس استسلاماً أمام سياسات الاحتلال التي وضعت الفلسطينيين أمام تحديات وطنية كبيرة، إضافة إلى إثارة التساؤلات المتعلقة بمدى إلزامية قرارات مجلس الأمن والهيئة العامة، وبخاصة بوجود سلسلة من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي لم تنتج شيئاً على أرض الواقع، وعدم الإيمان بفاعلية هذه المنظومة أمام المصالح السياسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات القوة الدولية الأكبر. وخلال اللقاءات الخاصة مع النساء الفاعلات، وضّحن التوجهات المترددة منذ بداية إقرار 1325، من حيث العمل على تبني القرار، وبخاصة في ظل فترة الانتفاضة التي شهدت انتهاكات كبيرة، جعلت الإشارة إلى السلام من الصعوبة بمكان لتقبلها من المجتمع الفلسطيني، وبخاصة بعد الخذلان الذي أدى إلى نشوب الانتفاضة الثانية الرافضة للإملاءات الإسرائيلية والدولية، وفي الوقت ذاته، التفتن إلى أهمية القرار لدعوته إلى إشراك النساء في صنع القرار، وما ينجم عنه من أثر في حل النزاعات، والتأكيد على شراكة النساء في القرار السياسي العام. وجاءت التدريبات الأولى المتعلقة بالقرار بمبادرات مؤسساتية شملت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 2002، حيث كان أول التدريبات المنظمة مع الهيئة الدولية للنساء في العام 2002، وأثار تساؤلات المؤسسات النسوية حول مدى انطباق القرار على الحالة الفلسطينية، حيث يتحدث، بشكل مباشر، عن النزاعات المسلحة دون التطرق إلى الاحتلال طويل الأمد الذي نعاني منه. واستمر الجدل والنقاش حول الموضوع، ليتم

التركيز على الربط بين القرار والمنظومة الدولية، بالربط مع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز والتوصيات العامة المتعلقة به.

- **تحالف المرأة والسلام (الهيئة الدولية للنساء):** تم البدء بمبادرة تشكيل تحالف نسوي يجمع بين نساء فلسطينيات، ونساء إسرائيليات، ونساء من جنسيات أخرى، في تشرين الثاني 2000، في بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث قررت 11 منظمة نسائية العمل معاً من أجل السلام بين إسرائيل وفلسطين، حيث تم التعريف به بأنه إطار نسوي مخصص للنضال من أجل إنهاء الاحتلال، وخلق مجتمع أكثر عدلاً، ضمن أهداف مشتركة تسعى إلى العدالة والوصول إلى الحقوق الوطنية، كما يسعى هذا التحالف إلى توسيع وتعميق مشاركة المرأة في المناقشات المدنية في كلا المجتمعين، وقد انتشرت أنشطة التحالف وحملاته لتشمل: وضع المرأة في المجتمع، احترام حقوق الإنسان، إنهاء حصار غزة، اللاعنف كأداة للتغيير، إضافة إلى الدعوة إلى تحقيق السلام.

وتم عقد اجتماع مشترك في العام 2005 في إسطنبول، حيث شكلت الهيئة الدولية للسلام (IWC)، وكان التركيز على قضية إنهاء الاحتلال، وضرورة مشاركة النساء في حل الصراع. ومن الجدير بالذكر، أن هذا التحالف بني على قواعد الشرعية الدولية والثوابت الوطنية التي شكلت نقطة الالتقاء بين النساء بشكل نظري، ليتم الاصطدام مع حقيقة تغير المواقف على الأرض، حيث بدأت الفجوة بالظهور عند بدء التوجه إلى التركيز على المحاسبة والمساءلة الدولية، عن طريق فضح سياسات الاحتلال، وطلب الضغط على إسرائيل من أجل المفاوضات على أرضية الشرعية الدولية، ووقف الاستيطان، والمطالبة بفرض عقوبات على الكيان المحتل، حيث أبدت النساء الإسرائيليات تحفظهن، ما أدى إلى انسحاب الفلسطينيات، وبالتالي أدى إلى انهيار التحالف.[5]

"الفكرة كانت إنه النساء هن صانعات سلام، وما إلهن مصلحة بالحروب والعسكرة، وإنه النساء هن الأقدر على صنع السلام، لأنه إحنا أكثر حدا بتحمل ويلات الحروب، يمكن هي كمان مرتبطة بقدوم السلطة وإقصاء النساء نوعاً ما، هلأ بعد الـ 2000 أي دبليو سي كان هو مبادرة ثانية بس كنا مرة يخاب ظننا، ولما بلّشت الانتفاضة النساء الإسرائيليات انسحبوا، وما أخذوا مواقف متجذرة ضد

[5] من ضمن مقابلات عدة مع رندة سنيورة، وآمال خريشة، ونبيلة إسبانيولي، وزينب الغنيمي

الاحتلال، والواضح إنه بس بتنشطو في مرحلة السلام، وما يوخذو مواقف في الفترات المتأزمة، وواضح إنها شي نظري".[6]

- **تشكيل إطار مفاهيمي فلسطيني للقرار:** ولتشكيل هذا الإطار كان لا بد من عقد عدة فعاليات خاصة مع القيادات النسوية الفلسطينية للتفاكر في القرار وآليات الاستفادة منه في الحالة الفلسطينية، عقدت طاولات نسوية للتفاكر في آلية تفعيل القرار وتوطينه، حيث تم تنظيم عدد من اللقاءات المفتوحة حول القرار 1325 ومضامينه مع القيادات النسوية القاعدية شارك بها ممثلات عن 120 مؤسسة قاعدية ومجتمعية تم توضيح أسس القرار في هذه الجلسات، وكيفية استخدامه في الحالة الفلسطينية،[7] ومن هنا تنبهت الحركة النسوية إلى نقاط القوة التي يتمتع فيها القرار كأول قرار من نوعه يتطرق إلى واقع النساء في دول "الصراع المسلح" حسب ما استخدم ضمن بنود القرار، كما تم التنبه إلى نقاط ضعف القرار ومن بينها عدم النص على واقع النساء تحت الاحتلال، بالإضافة إلى عدم وجود أجندة وجداول زمنية تتعلق بتنفيذ القرار، لذلك ضمن هذا السياق تم العمل على ورقة خاصة تتعلق بالرؤية النسوية الفلسطينية، وأهمية ربط القرار بباقي القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية (مثل القرارات الخاصة بفلسطين ذات الأرقام 242، 338، 194 ... الخ) بهدف توطين القرار فلسطينياً، ليتلاءم مع برنامج الحركة النسائية الفلسطينية، بما يتقاطع بشكل مباشر بين مشاركة المرأة في النضال ضد الاحتلال، وبين سعيها نحو حقوقها الديمقراطية والاجتماعية في المساواة والعدالة والمشاركة، وقد تمت التوعية بالقرار بناء على هذه الورقة، من خلال مؤسسات الائتلاف التي عملت على تطوير الرسائل الفلسطينية في تفعيل القرار كأداة سياسية للاشتباك مع الاحتلال في قضايا النساء في مناطق ما يسمَّى (ج)، والنساء اللاجئات، والنساء الفلسطينيات الأسيرات. ومن الجدير بالذكر أنه تم العمل، أيضاً، على وضع دليل تدريبي مستند إلى المفهوم من شقين هما: التثقيف بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالقرار الأممي 1325، والقرارات ذات العلاقة، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية، والشق الثاني؛ هو التطرق إلى أشكال العنف المركب الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات كنساء يتعرضن إلى العنف الأسري نتيجة للثقافة الأبوية السائدة، وكونها جزءاً من الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت

---

[6] مقابلة مع السيدة رندة سنيورة.

[7] ريما كتانة نزال، **الحوار المتمدن:**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=515894

الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على انعكاس انعدام السلم الأهلي على المرأة الفلسطينية أثناء الانقسام الفلسطيني وبعده.

- **التوعية المحلية والائتلافات القاعدية:** من هذا المنطلق، أصبحت التوجهات المتعلقة بالوعي لأهمية المساءلة الدولية للاحتلال، ومساءلة المجتمع الدولي عن التزاماته، وللرغبة في التركيز على محاور القرار الأخرى التي تتعلق بالحماية والمساءلة، وبالتزامن مع صدور مرسوم رئاسي يحمل الرقم (24) لسنة 2005، الذي أكد على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، للمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، وتعزيزهما، والعمل على تطبيقهما. بدأت "**مفتاح**" مبادرة تشكيل ائتلافات مؤسساتية مناطقية لتفعيل القرار 1325 في العام 2007، على صعيد المؤسسات القاعدية، ضمن مشروع "النوع الاجتماعي، السلام والأمن"، ضم الائتلاف في المناطق المستهدفة الثلاث 52 مؤسسة، حيث بدأ العمل في كل من نابلس والخليل، ليلحق بالعمل تشكيل ائتلاف محافظة أريحا والأغوار في 2013، حيث تم العمل خلال سنوات عدة على بناء قدرات المؤسسات القاعدية، بما يتوافق مع هذه التوجهات، ومن أجل إشراك أكبر للقاعدة في تطبيق القرار محلياً، وبلورة آليات العمل المشتركة في تفعيل القرار، وحملت المبادرات المحلية عناوين تعكس فهم القاعدة للتوجهات الخاصة بالرغبة في معرفة القرار بشكل أكبر، والبدء بالعمل على التوثيق لضمان المحاسبة مستقبلاً، وتمحورت المبادرات في تمكين النساء في المناطق، وزيادة المعرفة في القرار، حيث تم عقد عدد من ورش العمل المناطقية حول القرار، شاركت فيها فئات الشباب في 30 موقعاً، إضافة إلى إدماج القرار في برامج التوعية التي تقوم بها المؤسسات للنساء الفلسطينيات، بهدف زيادة وعي النساء في حقوقهن، ومشاركتهن الفاعلة في المجالات الحياتية كافة، وبناء القدرات، بما تضمنته المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية بالتركيز على القرار 1325، كما تم إنجاز بحث كيفي حول المرأة الفلسطينية، والمفاوضات "تحليل مبني على التجارب العالمية"، إضافة إلى إنجاز دليل تثقيفي للقرار 1325 بالاستناد إلى المفهوم.

من المهم الإشارة إلى أن التركيز في المرحلة الأولى وحتى 2009. اقتصر تفعيل القرار من المؤسسات القاعدية، بشكل مباشر، ضمن أجندة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)؛ بالتركيز على انعكاس سياسات الاحتلال على قضايا الصحة الإنجابية للنساء والفتيات الفلسطينيات، حيث تم التركيز على

الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي؛ بدءاً من الحواجز الإسرائيلية، وانتهاء بالضرر الناتج من مخلفات المصانع الإسرائيلية في مناطق التماس.

السياق المرافق لتفعيل القرار في هذه الفترة الزمنية:

- مصادقة فلسطين على مجموعة التشريعات التي تضمن تمثيلاً للنساء في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والهيئات المحلية، كإقرار كوتا للنساء في المجلس التشريعي بالقوائم النسبية نسبتها 20% العام 2005.
- مرسوم 24 لسنة 2005، بشأن دعم مؤسسات السلطة لمشاركة المرأة في حفظ السلام والأمن في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وتعمل على تطبيقها، ودعم السلطة الوطنية مشاركة المرأة الفلسطينية في الهيئة الدولية للنساء، للقيام بالمساعي الحميدة في إطار الأمم المتحدة، والمشاركة في المفاوضات، وصنع السلام الحقيقي العادل والدائم في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

المرحلة الثانية: 2010- 2012 مرحلة العمل المنظم:

- **التوثيق والمحاسبة:** شهدت الفترة منذ العام 2007 تغييرات كبيرة على الصعيد السياسي، فبعد الانتخابات الفلسطينية العامة، وما نجم بعدها من خلاف على السلطة، الذي أدى إلى الانقسام الفلسطيني، إضافة إلى حصار قطاع غزة من الكيان الإسرائيلي، وازدياد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، والبدء بعمليات المصالحة الوطنية، بجانب القضايا النضالية الأساسية في سبيل التحرر الوطني والانعتاق من الاحتلال، توسعت مساحة النظر إلى القرار بالنسبة للنساء الفلسطينيات، حيث هيأ القرار مساحة مختلفة فُتحت أمام النساء الفلسطينيات في مواقعهن، تؤكد على أهمية المشاركة السياسية للنساء، إضافة إلى إدراك أهمية الدور المتعلق بالمحاسبة على الجرائم التي ترتكب بشكل فج ويومي تجاه المواطنين/ات، ما أنتج ضرورة لتنظيم العمل بشكل أكبر بما يضمن مساهمة فاعلة للمؤسسات في عملية المحاسبة للانتهاكات، وأخذ دور فعّال كمؤسسات نسوية تجاه القرار، بجانب أهمية المشاركة السياسية وما تعكسه في العمل النضالي الفلسطيني،

"بعد حرب 2008، وتحديداً العام 2009، بدأت تتضح لنا اللوحة أكثر في العلاقة مع القرار. في العمل الميداني. يعني قبلها ما كان في كتير وضوح بهاي

القصة، لأنو إحنا كنا ملهيين ... كانت الحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. الكوتا. قانون الانتخابات، وبدأت قضية الحماية الدولية تظهر "بعد حرب 2009 بالذات، بلش يطرح قضية 1325، وضرورة الحماية الدولية".[8]

بدأت عمليات مناصرة بالتواجد والمشاركة على نطاق عدد من الحالات المتفرقة في المناطق الأكثر تضرراً، مثل الأغوار، ومدينة الخليل، ومناطق شمال الضفة الغربية المتضررة بشكل مباشر من المصادرات وهدم البيوت، كما تم العمل على استهداف مخيمات اللجوء في الضفة، ضمن النشاطات التوعوية والتدريب، وعقد الجلسات الخاصة بالقرار، ولكن بقيت هذه التوثيقات دون متابعة حثيثة تؤدي، بشكل مباشر، إلى المحاسبة، حيث تم التأكيد على آلية التوثيق كجزء من المحاسبة مع عدم المضي في المحاسبة ذاتها على هذه الانتهاكات، واعتمدت نماذج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في التوثيق في تلك المرحلة، حيث تم التنسيق مع مكتب الخليل بتدريب الائتلافات القاعدية على توثيق الانتهاكات، وعلى خلق شبكة للتواصل مع مكتب حقوق الإنسان حال وجود انتهاكات ضد النساء والفتيات في المحافظات الثلاث (أريحا والأغوار، الخليل، نابلس). وضمن عمليات التغذية الراجعة من مؤسسات الائتلاف، ظهرت الحاجة إلى بلورة استمارة خاصة بالقرار 1325 من المؤسسات الفلسطينية، حيث اتّضح أن استمارة مكتب المفوض السامي غير مستجيبة للقرار، أو لقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام، وقد تم إعداد استمارة خاصة بالقرار من خلال لجنة متخصصة بمنظمات حقوق الإنسان (الهيئة المستقلة، الحق، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونساء خبيرات بالقرار)، حيث نوقشت مقترحات هذه اللجنة أمام اللجنة الوطنية للقرار، واللجنة العليا، والائتلاف النسوي، ومؤسسات دولية أخرى، وتم الأخذ بالملاحظات، والعمل على هذه الاستمارات الخاصة، حيث أنتجت أول تقرير لتوثيق انتهاكات النساء ضمن القرار الأممي 1325.[9]

- **الائتلاف الأهلي النسائي لتطبيق القرار**: بدأت فكرة إنشاء الائتلاف النسوي لتطبيق القرار 1325 في فلسطين صيف 2011،[10] حيث كان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المبادر إلى بلورة رؤية شاملة في آلية توطين القرار الأممي 1325، وأعلن عن بدء العمل الفعلي للائتلاف في العام 2012،

---

[8] مقابلة مع زينب الغنيمي.

[9] بناء على آراء النساء في مقابلات الائتلافات في كل من نابلس، والخليل، وأريحا.

[10] ريما كتانة نزال. "تجربة المرأة الفلسطينية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325"، **الحوار المتمدن**، العدد: 5153 - 5/5/2016 - 21:41:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=515894

حيث كانت الدعوات التي أطلقها الاتحاد العام قد بدأت من العام 2011، وعمل الائتلاف الذي ضم مجموعة المؤسسات النسوية الفاعلة،[11] وبدأ عمل المؤسسات بنوع من التنظيم في تقديم التدريبات، حيث تم تعميم الرؤيا الخاصة بالحركة النسوية من خلال التوافق عليها ضمن إطار الائتلاف النسوي، حيث عممت هذه الرؤية على مؤسسات الائتلاف المختلفة للعمل وفقها في المناطق المختلفة، ووفق التوجهات التي تبنتها هذه الرؤية،[12] "لتتبع ذلك مبادرات مهمة في إطار تبني رؤية وطنية تبنتها الحركة النسوية العام 2011، تنص على "ضرورة ضمان حماية النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال، وفي مناطق اللجوء والشتات، من خلال إطلاق طاقاتهن للمشاركة الفعالة في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس"، مع تبني عدد من الإجراءات والقرارات والاستراتيجيات التي تتقاطع مع محاور القرار 1325، بالتعاون مع الجهات الرسمية في مجالات تمكين النساء وحمايتهن وإشراكهن في صنع القرار، من خلال الوصول إلى مراكز صنع القرار، ومنها المصادقة على خطة الإصلاح والتنمية 2008–2011، حيث كانت أبرز محاورها التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفير الأمان، وزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، والمشاركة السياسية، ومناهضة العنف ضد المرأة، وإقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011–2019. ترافق ذلك مع نجاح الحركة النسوية في الحصول على التزام الأحزاب في تمثيل مناسب للنساء، تمثل في التوقيع على ميثاق الأحزاب لدعم مشاركة المرأة، بما لا يقل عن 30% في مراكز صنع القرار، إضافة إلى إعداد ورقة سياسات تعتبر الورقة الرسمية الأولى المتعلقة بتطبيق القرار 1325 الصادرة عن وزارة شؤون المرأة العام 2012، تم الإشارة إليها ضمن الأدبيات الخاصة بوثيقة الإطار الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن 1325 الصادر في 2015.

- **شبكة وصال:** بدأ العمل في القطاع منذ العام 2006، حيث وجدت المؤسسات أن القرار يخدم الحالة الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، وضمن فعاليات الضغط والمناصرة الدولية على وجه الخصوص، حيث تبرز أهمية القرار على الصعيد الدولي. وبالتزامن مع عمل الائتلاف ونشاطه، تبنت جمعية الثقافة والفكر الحر في القطاع، تشكيل شبكة "وصال" التي هدفت إلى تبني العمل ضمن إطار القرار 1325، وتم إطلاق الشبكة في أيلول من العام 2008. وضمت الشبكة عدداً

[11] شارك في الاجتماع الأول الذي دعي إليه الائتلاف، 72 مؤسسة نسوية وشخصية، قاموا بفرز سكرتاريا للمتابعة في حينه، تشكلت من: الاتحاد العام للمرأة، والطاقم، وجمعية المرأة العاملة، ومفتاح، ومركز الإرشاد القانوني، وفلسطينيات، ومركز الدراسات النسوية، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ومركز إعلام المرأة، وجمعية الشابات المسيحية.

[12] رندة سنيورة.

من المؤسسات الفاعلة. يرتكز عمل الشبكة على مجموعة من الآليات التي تعتمد في جوهرها على التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي القاعدية، ويشمل ذلك مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى حماية النساء والفتيات في إطار قرار الأمم المتحدة رقم 1325، ومناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تقديم الحقائق والإحصائيات حول وضع النساء في قطاع غزة، وإطلاع صنَّاع القرار والمؤسسات المعنية عليها، إضافة إلى التشبيك والمناصرة مع المؤسسات الحقوقية الأخرى، ضمن رؤية تنص على أن يصبح المجتمع الفلسطيني خالياً من العنف، يتمتع أبناؤه بالحقوق الكاملة والمشاركة الفاعلة؛[13] حيث قامت شبكة وصال بالعمل على القرار والتوعية حول آليات الاستفادة منه، وبخاصة محور الحماية والتوثيق، بما يحقق المساءلة بشكل أكبر. وبدأت الشبكة بعشر مؤسسات، 5 مؤسسات من رفح و5 مؤسسات من خان يونس، ويبلغ اليوم عدد المؤسسات المنضوية في الشبكة 60 مؤسسة مجتمعية مختلفة، من المناطق المختلفة من رفح إلى بيت حانون، ولا يزال الطلب للانضمام إلى الشبكة مستمراً.

"كانت– الثقافة والفكر الحر وعلى أثرها شكلوا التحالف المؤسساتي، سموه شبكة وصال. شبكة وصال بضم 20 شبكة، عضويتها من المؤسسات المجتمعية القاعدية في 6 مناطق، وكانوا ممولين من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وبالتالي كانوا مصممين المشروع تبعهم على قاعدة القرار 1325".[14]

وعملت الشبكة، بشكل تدريجي، في نطاق القرار ضمن المحاور التالية:

1. التوعية المؤسساتية بالقرار، بالتركيز على مسألة العنف المجتمعي والعنف الإسرائيلي، وحماية النساء المعرضات إلى العنف، والتدريب المتخصص في الحماية والمناصرة والتوثيق.
2. إدماج القرار في الخطط المؤسساتية، بما يضمن الاستفادة بشكل أكبر منه.
3. تعزيز دور النساء من خلال العمل على دعم إشراكهم في مراكز صنع القرار.
4. وضع تدخلات مؤسساتية خاصة بحالات العنف، من خلال تقديم الدعم والمشورة النفسية والاجتماعية والقانونية للنساء والفتيات الضحايا والناجيات من العنف على حد سواء.

---

[13] موقع جمعية الثقافة والفكر الحر – شبكة وصال:

http://web.cfta-ps.org/ar/Center.aspx?center=6

[14] زينب الغنيمي.

وقد ركزت الشبكة على الاهتمام بالدراسات والأبحاث وأوراق الحقائق والسياسات المتعلقة بأوضاع المرأة وحقوقها؛ كما قامت الشبكة بإصدار تقارير ودراسات عدة، تختص بوضعية النساء الفلسطينيات، منها ما تم العمل عليه، بالتعاون مع مؤسسات عدة من الضفة الغربية، حيث أسفر الجهد التعاوني عن لفت النظر إلى تخصيص وعكس المنظور النسوي في التقارير الأخرى التي تصدرها المؤسسات المختلفة، وتناولت التقارير مواضيع عدة، منها: الحصار وتأثيره على المرأة الفلسطينية في قطاع غزة،[15] أثر انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، دراسة حول الانتهاكات التي تعرضت لها النساء والفتيات في مراكز الإيواء بعد الهجوم الإسرائيلي العام 2014، تقرير حول حالة حقوق النساء قاطنات الكرافانات وفق قرار مجلس الأمن رقم 1325، العنف ضد المرأة الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة،[16] تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية في مدينة القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة تحليل الفجوات لفهم المجتمع للعنف المبني على النوع الاجتماعي، دراسة خط الأساس للعنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة، وقد استكمل هذا التعاون، من خلال الدور الذي لعبته شبكة وصال مع عدد من المؤسسات في قطاع غزة والضفة الغربية، في بناء نظام رصد وتوثيق للانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات جراء الاحتلال الإسرائيلي، حيث أثمر التعاون عن تطوير استمارات توثيق خاصة بلغت سبع استمارات متخصصة في: النساء الأسيرات، النساء اللاجئات، اللواتي يقطن بجانب الجدار، اللواتي يقطن في الأغوار، اللواتي يقطن بجانب المستوطنات، ثم تبعها استمارة النساء في غزة، وآخرها كان استمارة النساء اللاجئات التي تم تطويرها في 2017.[17]

---

[15] للاطلاع على التقرير:

http://web.cfta-ps.org/images/Reports/54a308cc-ea49-4bd8-9df6-fc165ebf8255/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1%20%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%BA%D8%B2%D8%A9.pdf

[16] للاطلاع على التقرير:

http://web.cfta-ps.org/images/Reports/cfa50e0e-f3da-4c9a-b678-c5c38fffe316/mapping%20Arabic.pdf

[17] تقارير خاصة بالقطاع للعام 2015:

http://web.cfta-ps.org/ar/PublicationsByCategory.aspx?type=Women%E2%80%99s%20Issues&y=2015

ومن الجدير بالذكر، أن عمل شبكة وصال اليوم، يرتكز على محوري إشراك النساء في صنع القرار، ورصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرضن لها، كما تولي أهمية كبيرة للمساءلة الدولية.

التركيز في هذه المرحلة على الإشراك في صنع القرار، وعلى الإغاثة في قطاع غزة، مع ظهور أهمية المساءلة الدولية.

السياق المرافق لتفعيل القرار:

- المصادقة على خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019.
- التزام الأحزاب بالتوقيع على ميثاق تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، ضمن مبادرة أطلقها طاقم شؤون المرأة في العام 2010، يؤكد على الالتزام بتمثيل مناسب للنساء، بما لا يقل عن 30% في مراكز صنع القرار.
- ورقة السياسات المتعلقة بتطبيق القرار 1325، وزارة شؤون المرأة، 2012.

المرحلة الثالثة: 2012- 2018 (مرحلة بناء الشراكة والعمل الرسمي)

- **خطة الضغط والمناصرة:** في إطار مشروع المأسسة، تم إعداد الخطة الاستراتيجية المتوافق عليها من أعضاء الائتلاف النسوي لتطبيق القرار الأممي 1325 في فلسطين، وذلك من خلال التعاقد مع الخبراء على المستوى المحلي، وعرضها ومناقشتها على مكونات الائتلاف الوطني لتطبيق القرار الأممي 1325 في اجتماع عام، شارك فيه كوادر الاتحاد والمؤسسات النسوية والائتلاف. جاء إعداد خطة استراتيجية خاصة لعمل الائتلاف في العام 2015، وقد جاء إعداد الخطة منسجماً مع مطالبة مجلس الأمن الدولي لوضع الخطط التنفيذية بما يكفل تحقيق غايات القرار، وبما يخدم، أيضاً، امتلاك المؤسسات النسوية الأدوات الدولية والمحلية الفعالة، للتحرك للمطالبة بحقوقهن، من جانب آخر، واعتمدت الخطة على تحليل وتقييم الأنشطة ومجموعة الفعاليات التي تم العمل عليها خلال السنوات التي أعقبت صدور القرار 1325، ومنها السنوات التي سبقت تشكيل الائتلاف، والتي عقدها الائتلاف ومؤسساته وشركاؤه، واُستخلصت الخطة من نتائج ومخرجات الأنشطة والمؤتمرات التي تم عقدها، حيث كانت بلورة الخطة من السهولة بمكان بسبب جاهزية المجتمع المدني والتوافق على الرؤيا ومحاور الخطة، وكان الغرض العام من إعداد الخطة هو "**توفير إطار تنفيذي للقرار**

الأممي 1325"، لمنظمات المجتمع المدني المنضوية تحت مظلة الائتلاف، بهدف تفعيل وتطبيق قرار 1325، ومساءلة الدول الأطراف عن تنفيذ آليات الوقاية والحماية؛ وصولاً إلى إنهاء الاحتلال، ضمن محاور المشاركة، والحماية، والمساءلة، والوقاية، والأمن الإنساني، وضمن الرؤية الوطنية التي تم وضعها كالتالي: "**حماية النساء والفتيات الفلسطينيات من اعتداءات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومساءلته دولياً، وضمان مشاركة المرأة دون تمييز في كافة المجالات والمستويات المتعلقة بصنع القرار على المستويين المحلي والدولي**".

- **اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325:** صدر قرار تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق القرار بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء العام 2012، وبموجبه تم تشكيل اللجنة من وزارة شؤون المرأة رئيساً، وعضوية كلٍّ من: ديوان الرئاسة، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وزارة الدولة لشؤون التخطيط، وزارة الإعلام، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مؤسسة الحق، مؤسسة مفتاح، المنظمات الأهلية، كما تمت إضافة طاقم شؤون المرأة بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 2013، (إضافة إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون التي لم تلتزم بالاجتماعات الخاصة للجنة)،[18] وبناء على القرار الأخير، ستتم إضافة العديد من المؤسسات من الضفة الغربية وقطاع غزة.[19]

وعملت اللجنة ضمن مسؤولياتها على إعداد وثيقة الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 في فلسطين للأعوام 2017– 2019، حيث تم إنجاز الخطة بالتعاون مع كافة الأطراف داخل اللجنة، حيث تم تحديد برامج وأنشطة ضمن الإطار الاستراتيجي الذي تم العمل عليه بشكل تشاركي أيضاً، وتشجع خطة العمل على تخصيص موارد ورصد موازنات لحشد الدعم المحلي والإقليمي والدولي الخاص بأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، ويقع ضمن أهدافها الأساسية حماية النساء والفتيات الفلسطينيات من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته ومساءلته دولياً، مع ضمان مشاركة النساء الفلسطينيات دون تمييز في المجالات السياسية كافة، والمستويات المتعلقة بصنع القرار محلياً

[18] وفاء الأعرج، وزارة شؤون المرأة.

[19] موقع وزارة شؤون المرأة: https://www.mowa.pna.ps/mechanisms-tools/69.html

ودولياً، وتطوير آليات الحماية للنساء والفتيات التي تمثلت في العمل على زيادة إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام وحل النزاع، وإشراكها في اتفاقيات السلام والمصالحة، وتعتبَر اللجنة الوطنية العليا لتطبيق القرار مسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية ومتابعتها، وتكمن أهمية اللجنة في أنها تضم في عضويتها المؤسسات الحكومية المختلفة والمؤسسات غير الحكومية المتمثلة بالائتلاف الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 للعام 2000. ومن الجدير بالذكر أن هذه التشكيلة لاقت التأييد كما لاقت النقد، حيث أبدت عددٌ من المؤسسات التساؤلات حول مدى نجاعة الاشتراك بشكل مباشر ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، حيث يرى البعض أن ذلك من الممكن أن يلقي عبئاً على مؤسسات المجتمع المدني يتمثل في تحميلها عدداً كبيراً من الأدوار التي يجب أساساً أن تضطلع بها الدولة، بما يشكل تمييعاً للأدوار،[20] وبما يلقي عبئاً إضافياً على المؤسسات من حيث إيجاد الموازنات الداعمة للأنشطة التي تقع ضمن مسؤوليات المؤسسات،[21] إضافة إلى الإرباك المتعلق بتداخلات العمل بين الضغط على الجهات الرسمية لتنفيذ الخطة، وبين المهام الموكلة للمؤسسات ضمن إطار هذه الخطة.

ومن أهم الملاحظات التي تم جمعها حول الصعوبات الأساسية التي واجهت العمل على الخطة، ما تعلق بإيجاد الميزانيات والتمويل الخاص بالأنشطة، فبينما استطاعت بعض مؤسسات المجتمع المدني إيجاد مساحات تقاطع ضمن خططها المؤسساتية في العمل، لم تستطع مؤسسات أخرى أن تقوم بتوفير الدعم اللازم لتنفيذ التزاماتها الواردة على الخطة، أما الجهات الرسمية، فكانت الإشكاليات الخاصة بتمويل الأنشطة تتمثل –على الأغلب– في عدم إدراج الأنشطة في الاستراتيجيات الخاصة بكل وزارة، ومن ثم إدراجها في قطاعات المانحين، بما يضمن التمويل الأساسي للأنشطة، ومن الجدير بالذكر أن عملية تقييم تنفيذ خطة العمل، يتم العمل عليها حالياً، بما يؤكد الالتزام في تطبيق الخطة، وتوزيع المسؤوليات على الجهات المختلفة، وتقييم أداء الجهات كافة، بما يخدم تطوير العمل والالتزام به مستقبلاً، وبما يضمن تفعيل أكبر لقرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن.

- **الاطار الوطني الاستراتيجي للقرار 1325:** إن التوجه العام لهذه الخطة هو السعي إلى مأسسة العمل بقرار مجلس الأمن 1325 للعام 2000، ليتم إقرارها من اللجنة الوطنية العليا لتطبيق القرار

[20] رندا سنيورة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

[21] أمل خريشة.

في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وكما ذكرنا سابقاً، فقد اعتمد الاطار الوطني على مبدأ الشراكة بين جميع الأطراف؛ سواء أكانت الحكومية والمتمثلة في الوزارات والمؤسسات الرسمية، أم من خلال مشاركة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة المؤسسات التي تعمل في مجال المرأة، وتهتم بتطبيق القرار الدولي 1325، حيث تم تحديد الرؤية الوطنية المرتبطة بتطبيق القرار الدولي، وتحديد الأولويات والقضايا الاستراتيجية التي يجب العمل عليها، وتحديد الأهداف والتدخلات الاستراتيجية، إضافة إلى إعداد خطة المتابعة والتقييم. ومن الجدير بالذكر، أن الإطار الوطني أكد على العمل على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضمنت التدخلات فئة النساء الفلسطينيات والفتيات بشكل عام، وأكد على خصوصية النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، والفتيات الفلسطينيات المتواجدات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنهن النساء والفتيات المقدسيات القاطنات داخل مدينة القدس وخارجها، والنساء والفتيات الأسيرات داخل السجون الإسرائيلية أو المحررات، وفئة النساء والفتيات المتضررات من جراء الجدار والحصار الإسرائيلي.

- **الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلام والأمن:** في العام 2015، ولمناسبة الذكرى الخامسة عشرة على اعتماد القرار 1325 (الصادر في العام 2000)، تم اعتماد قرار مجلس الأمن 2122 (الصادر العام 2013)، الذي يدعو الأمين العام إلى إجراء استعراض يتعلق بتنفيذ القرار 1325 دولياً، بهدف تحديد الثغرات والتحديات، إضافة إلى الاتجاهات الناشئة عن القرار وأولويات العمل، الذي قام به الأمين العام في تشرين الأول 2015، وقد أجريت المراجعة الدولية تحت عنوان "منع النزاع، والوصول إلى العدالة، وتحقيق السلام"، للتأكيد على أهمية المتابعة والمساءلة حول ما تم العمل عليه من الدول على المستويات الوطنية. وعلى الرغم من المشاركة الفلسطينية في هذه المراجعة، فإن بعض النسويات الفلسطينيات انتقدن عدم الإشارة التفصيلية إلى معاناة المرأة الفلسطينية من الاحتلال، ولم تندد بالممارسات الإسرائيلية، وإنما أشارت إلى صياغة وسطية تطالب بالعمل الدؤوب في الدفع بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن محلياً ووطنياً ودولياً، وحث المدافعين على العمل على هذا الإطار، إضافة إلى مآخذ عدة على هذا التقرير؛ وللخصوصية الفلسطينية تم العمل على مراجعة فلسطينية خاصة بالقرار تعتمد على المراجعة الدولية، وتهدف إلى التأكيد على الخصوصية الفلسطينية، ضمن عشر نقاط عمل استراتيجية سياساتية تقيِّم ما تم إنجازه حتى اليوم، وتقدم مقترحات خاصة للعمل في مجال حماية النساء الفلسطينيات، ومحاسبة مجرمي الحرب، حيث

وجهت هذه الدراسة، بشكل أساسي، إلى المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين، وناشطي وناشطات حقوق الإنسان، بما يدعم عملهم على الأرض.[22]

العمل على المستوى الإقليمي: تم العمل، بشكل حثيث، على ضمان المشاركات الإقليمية والدولية المتعلقة والمرتبطة بالقرار، توازياً مع التأكيد على وحدة الكيان الفلسطيني من حيث عقد الفعاليات التي تستهدف النساء الفلسطينيات في أماكن تواجدهن، حيث عقد مؤتمر إقليمي بعنوان "15 عاماً على القرار 1325– آفاق وتحديات" في الأردن (عمان في الخامس والسادس من تشرين الأول)، الذي جمع بين المؤسسات النسوية والحقوقية في جناحي الوطني، كما شمل النساء الفلسطينيات اللاجئات في العام 2015. وشاركت في المؤتمر مُمثلات عن الائتلافات والمنظمات النسوية من ست دول عربية هي فلسطين، والأردن، والعراق، وسوريا، ولبنان، ومصر. وعقد المؤتمر في مكان يساهم في تحقيق المشاركة الكاملة للنساء الفلسطينيات من أماكن تواجدهن المختلفة، حيث أوصى المؤتمر بأهمية تطوير الشبكات الحقوقية النسوية في العالم العربي، وتوسيع نطاق عملها، بحيث تشمل قضايا اللاجئات العربيات على أجنداتها، وتتبادل المؤسسات المختلفة تجاربها ضمن هذه الشبكة، وبممارسة ضغط إقليمي مشترك، حيث وردت، أيضاً، توصية أخرى بضرورة اختيار ممثلات في الشبكة من النساء اللاجئات، بما يضمن انعكاس قضاياهن ضمن الأجندات المؤسساتية. كما دعا المؤتمر إلى التنسيق على أعلى مستوى بين الجامعة العربية والشبكات النسوية، لاسيما شبكة كرامة التي كانت مُمَثّلة في المؤتمر، وقد أبدت المشاركات ملاحظاتهن على بنية القرار الأممي التي تعيق تفعيله بسبب غياب الآليات الملزمة والجداول الزمنية الخاصة لمساءلة منتهكي البنود الواردة في القرار، إضافة إلى توصيتهن بتكثيف الجهود الخاصة بالعمل على القرار، جنباً إلى جنب مع القرارات والاتفاقيات ذات العلاقة بتحقيق الأمن والسلم للنساء والفتيات، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الموقعة العام 1979، إضافة إلى استثمار بعض الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالحد من الصراعات والنزاعات مثل اتفاقية الاتجار بالأسلحة الموقعة العام 2014، إضافة إلى عقد لقاء إقليمي حول الإطار القانوني للأجندة الاجتماعية والسياسية للنساء في العام 2018

العمل على المستوى الدولي: حرصت المؤسسات ضمن الائتلاف على التواجد في لقاءات لجنة وضع المرأة (CSW)، لعكس الوضع العام للمرأة الفلسطينية، بالمشاركة في النقاشات العامة، وإعداد الفعاليات الجانبية

[22] لمزيد من المعلومات، انظر/ي: **مفتاح:** رؤية فلسطينية نسوية تستند إلى المراجعة الدولية لتنفيذ القرار الأممي 1325 (الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلم والأمن) 2017، على الرابط:
http://www.miftah.org/Publications/Books/A_Vision_for_Palestinian_Women_on_the_International_Review_Ar.pdf

الخاصة بوضع النساء الفلسطينيات. كما شاركت المؤسسات في الاستعراض العام المتعلق باحتفالية مرور 15 عاماً على صدور القرار 1325 في نيويورك، إضافة إلى جلسات مجلس حقوق الإنسان، والتأثير من خلال تقارير الظل التي ساهمت فيها المؤسسات، في استعراض لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز "سيداو" لكل من تقرير دولة فلسطين، وتقرير كيان الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم العمل، بشكل مباشر، على رؤية النسويات في تكاملية العمل على منظومة حقوق الإنسان بشكل عام، بما يضمن قراءة اتفاقية "سيداو" مع التوصيات العامة المتعلقة بالاتفاقية، وأيضاً بالإشارة المباشرة إلى الالتزامات القائمة على الدول في القرار 1325، إضافة إلى التنبه إلى أهمية العمل في المناصرة الدولية من حيث مَنهَجَة وتطوير العمل على التوثيق، وأسس المحاسبة، واستثمار المعلومات الموثقة في المنابر الدولية المختلفة، فكانت البداية من خلال عمل مسح لجميع المؤسسات الدولية، ومجموعات المناصرين الدوليين التي تعمل في فلسطين، والتشبيك بينها وبين الائتلافات القاعدية، وترتيب زيارات للاطلاع، عن كثب، على وضع النساء تحت الاحتلال في العام 2015. كما شاركت مؤسسات عدة، منها مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، والاتحاد العام للمرأة، وجمعية المرأة العاملة، وجمعية تنمية وإعلام المرأة "تام"، ومؤسسة **مفتاح**، في إصدار تقرير موحد يسلط الضوء على الانتهاكات التي تم توثيقها في المواقع المختلفة. ومن الجدير بالذكر، المشاركات التي قام بها الائتلاف على صعيد اللقاءات مع ممثلي الأمم المتحدة في المواضيع المختلفة، ومنها المقررة الخاصة بالعنف، والمنسق العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولقاء مسؤول العلاقات السياسية في مكتب الأمين العام في الأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم عدد من المذكرات للأمين العام عبر مكاتب المنظمة الدولية في غزة والضفة في جرائم العدوان المرتكبة على قطاع غزة، وفي قضايا قتل محمد أبو خضير، ومذكرات حول وضع القدس، إضافة إلى التشبيك مع المؤسسات النسوية الدولية التي تعنى بقضايا المرأة والأمن والسلام مثل (WPP) و(WILPF).[23]

المصالحة الفلسطينية: من أهم محاور القرار التأكيد على مشاركة النساء في عمليات التفاوض والمصالحات الوطنية، حيث إن نتاج حالة الانقسام يؤثر، بشكل رئيسي، ومباشر، على نضالات الحركة النسوية بشكل عام، وعلى تطوير وضعية النساء القانونية والاجتماعية، والتأكيد على أهمية القضايا التي يتم طرحها من النساء أنفسهن وبناء عليه، وعلى الرغم من تعقيدات الوضع الفلسطيني، والتشابك الحاصل في أدوار الناشطات النسويات اللواتي يتبعن توجهات أحزابهن السياسية والتنظيمات التي ينتمين إليها، حيث كنَّ جزءاً من حالة الانقسام التي أصابت المجتمع الفلسطيني، حيث حملن، أيضاً، توجهاتهن الحزبية والتنظيمية، وعلى

[23] WILPF | Women's International League for Peace and Freedom

الرغم من ذلك، فقد حاولت الحركة النسوية أن تبذل الجهود الخاصة والمتعلقة بمسألة المصالحة، حيث أطلقت العديد من الأنشطة التي استهدفت أطراف الانقسام، من حيث الضغط عليهم لتحقيق المصالحة، وتنوعت هذه الفعاليات من المؤتمرات، وورش العمل، والبيانات، إضافة إلى الحشد الشعبي، ونقل الأنشطة إلى مستوى شعبوي، من خلال الوقفات الاحتجاجية، والاعتصامات الأسبوعية، والسلاسل البشرية المشتركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى عدد من المؤتمرات واللقاءات والأنشطة التي تم تنظيمها من خلال المؤسسات الحقوقية والنسوية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ولكن، وعلى الرغم من هذه الفعاليات والأنشطة، وتأكيدها على أهمية مشاركة النساء في عمليات المصالحة، والحوارات الوطنية المختلفة، فإن تأثير هذه الفعاليات على صانعي القرار داخل الأحزاب والتنظيمات كان ضعيفاً، وينعكس ذلك، بشكل جلي، عند الاطلاع على وفود الفصائل وتمثيل النساء فيها، وفي اللجان الخاصة، الأمر الذي يكشف حجم هذا التغييب، ويعكس توجهات الأحزاب التي تعتقد أن مشاركة النساء تنعكس ضمن مشاركة أحزابهن، حيث أن قضية الانقسام هي قضية سياسية وليست قضية اجتماعية، بما يعكس الفكر الذكوري الذي يضيق المساحات السياسية على النساء ومساهماتهن فيها، عكس ما يدعو إليه القرار 1325، وبملاحظة سريعة للأرقام نجد أن العام 2009 شهد مشاركة امرأة واحدة في الحوارات، وهي السيدة سهام البرغوثي (من حزب فدا)، حيث كانت المرأة ضمن وفد أحد الفصائل، مروراً بغياب تمثيل المرأة كلياً في اتفاق 2011، ومشاركة أربع نساء في الحوارات الأخيرة 2017 التي تمت في القاهرة، وهن كل من السيدة سهام البرغوثي (حزب فدا)، والسيدة زهيرة كمال (حزب فدا)، والسيدة رضا عوض الله (حزب الشعب)، والسيدة ماجدة المصري (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، التي جاءت، أيضاً، ضمن وفودهن الفصائلية، وليس بناء على ضغط خاص لمشاركة النساء، أو لعكس تمثيل الحركة النسوية في هذه الحوارات، أو عكس مشاركة فاعلة لسياسيات فلسطينيات في الحوار، بما يضمن البناء على هذه المشاركات، والتأكيد على وجود صوت النساء في هذه الحوارات، على الرغم من الحملات المؤسساتية، وتعهد أصحاب القرار، بإشراك النساء في لجان المصالحة لإنهاء الانقسام.

التركيز في هذه المرحلة تناول ثلاثة محاور هي: الحماية، والمشاركة، والمساءلة

السياق المرافق لتفعيل القرار:

- التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على إعداد التقرير الرسمي الأول لدولة فلسطين حول الاتفاقية، من خلال المشاورات الوطنية مع جميع الأطراف في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- عمل المؤسسات النسوية بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، على إعداد تقرير الظل.
- خطة العمل الاستراتيجية للائتلاف البديل في الداخل.
- الإطار الوطني الاستراتيجي للقرار 1325، وخطة العمل.

تجربة النساء الفلسطينيات في الداخل:

- **الائتلاف البديل في الداخل:** في ما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية في داخل المناطق المحتلة العام 1948، بدأ العمل بشكل فردي من المؤسسات المختلفة حول القرار 1325، وأهمية تطبيق أجندة السّلام والأمن للنّساء في "إسرائيل"، ويشمل ذلك قرار مجلس الأمن في الأمم المتّحدة 1325، وما تبعه من قرارات، حيث تمّت صياغة ورقة أولية خاصة من قبل ممثّلات عن الجمعيّات النسائيّة المختلفة، ولكن الورقة النهائية لم تشمل أصوات ومواقف معظم النساء والأطر الفلسطينية، وإنما شملت موقف ممثلات عن جمعيات للنسّاء اليهوديات مواطنات في "دولة إسرائيل"، ما بين سنة 2012– 2013، حيث لم تنعكس مشاركتهن في الاجتماعات التحضيرية لمجموعة تطوير "خطّة العمل الشاملة"، حيث شاركت بعض المؤسسات المشتركة في هذا الاجتماع، أما البعض الآخر، فقد غُيّب على الرغم من محاولاتهم للتأثير على المسار، والبعض امتنع عن المشاركة، والبعض لم يُدعَ أصلاً إلى المشاركة، والبعض الآخر انسحب في نهاية المسار، لشعورهن بأن أفكارهن الأساسية واهتماماتهن لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال مسار تطوير "خطّة العمل الشاملة". وبالمجمل، فقد اتخذت الجمعيات النسوية قرارها الذي يقضي بعدم المشاركة في هذا الائتلاف، وتشكيل الائتلاف البديل الذي يشمل الجمعيات الفلسطينية فقط. ولذا، فقد قررن الاجتماع ليومين للاستشفاف حول خطّة العمل الصادرة عن بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ الإسرائيلي، ومسار إعدادها ومحتوياتها، وقد أنتج هذا اللقاء ورقة الموقف التي أكدت على النقاط والمحاور التي تعنيهن، وقد استضاف هذا اللقاء المنعقد في القدس في 20–21 نيسان 2015، مؤسسة "كفينا تل كفينا" (المرأة للمرأة)

السويدية، حيث انعكس موقفهن المبني على تقييمات نقديّة وتوصيّات لتطبيق أجندة السّلام وأمن النّساء في إسرائيل، بشكل شامل، يضمن التّعامل مع احتياجات جميع النّساء، مع البدء بتشكيل ائتلاف موازٍ للمؤسسات الفلسطينية والمشتركة، ضمن الرؤية الخاصة بهن، التي تنص على "النساء الفلسطينيات في إسرائيل يعشن في مجتمع عادل خالٍ من الاضطهاد والتمييز والاحتلال، يضمن المساواة والأمن والأمان الشامل والحريات الفردية والجماعية"، بهدف تطوير قاعدة ائتلاف شامل لمكونات المجتمع كافة، مع تعزيز قدرات المؤسسات والأفراد في استخدامات القرار، والتأثير على خطاب الدولة ومؤسساتها، والحشد الدولي لضمان تطبيق القرار، بما يضمن حماية النساء كافة دون تمييز، ومتابعة استخدام الآليات الدولية لتطبيق القرار بشكل شمولي ومستدام. وتمثلت النقاط التي أثارتها المؤسسات في نقدها للورقة التي قدمتها الجمعيات الإسرائيلية في التالي:

1. انحصار التركيز في محور ضمان تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار في القرار 1325، وإهمال المحاور الأخرى المهمة جداً في القرار، بما في ذلك الحماية، والمتابعة، وضمان المشاركة.
2. تجاهل الصّراع في الشرق الأوسط، وبالأخص الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة، وتأثيره على النّساء والفتيات، والحاجة الملحّة لإنهاء الاحتلال كآلية لضمان أمن وسلام النّساء في المنطقة، حيث إن الاحتلال يعتبر موضوعاً أساسياً وجوهرياً في التعامل مع القرار 1325، من حيث التحليل للوضع القائم، ومن حيث بناء الخطط وعمل البرامج والاستراتيجيات القادمة للعمل.
3. التعامل المفرط مع مفهوم الأمن العسكريّ بدل التركيز على الأمن الإنسانيّ المنعكس في القرار، الذي يضمن التّعامل مع مفهوم الأمن بشكل شموليّ؛ فانعدام الأمن لدى النّساء والرجال والفتيات والفتيان الفلسطينيين يرتبط بشكل تلقائيّ باستمرار الاحتلال، والتمييز البنيويّ الممارس بحقّ الفلسطينيين مواطني دولة الكيان الصهيوني المبنيّ على المفهوم القوميّ للأمن في الدولة، وغياب دستور يحمي حقوق الإنسان الأساسيّة، بما في ذلك الحقوق الجماعيّة للأقليّة الفلسطينيّة، حيث إنّ تعريف مفهوم الأمن القوميّ يأتي على حساب حريّات الفلسطينيين وحقوقهم.

4. إقصاء لمجموعات كاملة خاصة للنّساء الفلسطينيّات وعدم الاعتراف بالنّساء الفلسطينيّات كأقلية قوميّة ذوات حقوق جماعيّة، بل تقليص هويتهن إلى الهويّة الدينية.[24]

"كان موقفنا موقف فردي، لحد ما تجمعنا عملياً في ائتلاف إلّي سميناه ائتلاف بديل لـ 1325 إلّي كان، واشتغلنا على الموضوع بشكل ممنهج، لغاية 2015 كانت أكثر تدخلات فردية أو مؤسساتية فردية، مش بشكل منظم بـ 2015 بعد ما كان في مسار في داخل المنظمات النسوية الإسرائيلية، لعمل مقترح لخطة عمل لـ1325، وإنه التحرك الإسرائيلي لا يمثلنا، ولا يشبه رؤيتنا، ورقة الموقف كانت الأساس، لسه بنشتغل بروحها لأنها كثير شاملة، وبلشنا نوخذ بعض الشغلات، ونعمل منها فعالية مثل هدم البيوت في النقب، اعملنا حملة ضد هدم البيوت، وحاولنا نزيد صوت النساء، وعملنا 4 أفلام: فلم بعطي عن قصة الهدم، و3 بتحكي عن العراقيل نساء في أم الحيران، ونساء في كفر قاسم، وفلم بعطي الخلفية عن البيوت، وقدمنا موقفنا من 1325، وشو بصير في إسرائيل، وشاركنا في البرلمان، مع سفارات، وفي مرافعات قضايا نساء بشكل جماعي".[25]

وقد شمل عمل الائتلاف البديل على المرافعة الدولية والمرافعة المحلية، أمام البعثات السياسية، وضمن التدخلات المتعلقة بتقارير الظل الخاصة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، إضافة إلى المشاركة في فعاليات الاحتفال بمرور 15 عاماً على القرار 1325 التي أقيمت في نيويورك، واشتملت على تقديم تقرير خاص بالقرار في المنطقة. كما تم تطوير خطة استراتيجية خاصة، واجهتها تحديات عدة متعلقة بالتمويل الخاص بالأنشطة التي وردت في الخطة الاستراتيجية. كما يتم العمل، ضمن إطار المشاركة السياسية، في ائتلاف آخر للمؤسسات، تم إطلاق اسم صوت القوة عليه، يهدف

[24] ورقة تعريفية حول الائتلاف 1325 البديل.

[25] مقابلة مع السيدة نبيلة إسبانيولي من مركز الطفولة في مدينة الناصرة.

إلى زيادة تمثيل النساء في السلطات المحلية، ومشاركة القضايا الخاصة بالنساء، وفرضها على الأجندة الداخلية الحزبية، الأمر الذي يقع، أيضاً، ضمن محاور القرار.

ومن الجدير بالذكر أنه، وإضافة إلى الائتلاف المذكور أعلاه، انطلقت، أيضاً، مبادرة خاصة من النساء الفلسطينيات بدعم من قبل مؤسسة (كورد إيد) للعمل على قرار 1325، شملت تمثيلاً لجمعيات نسوية من كل المناطق، كما شملت الجمعيات والمؤسسات من الداخل، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وقد تمحور عمل المبادرة بجمع قصص وروايات النساء الفلسطينيات في مواقعهن حول القرار، ومفهوم تطبيقه لديهن.

حقائق وأرقام حول محاور القرار في فلسطين

عمليات الوساطة والسلام
تم التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
مفاوضو السلام: لم يتجاوز عدد النساء في وفود المفاوضات من البداية امرأة واحدة.
وفد المصالحة الوطنية: لم يتم تمثيل النساء إلا في المصالحة الأخيرة 2017 بالاتفاق، 4 نساء شاركن من 3 فصائل مختلفة.
نسبة النساء في السلك الدبلوماسي 5.8% من إجمالي العاملين فيه.
عدد النساء العاملات في السفارات والممثليات التابعة لدولة فلسطين بلغ 44 امرأة.
هناك سفيرتان في مقر وزارة الخارجية، و4 سفيرات في الخارج.
العدالة والأمن
نسبة القاضيات الفلسطينيات في العام 2017 بلغت 17.2%.
عدد المحاميات المزاولات حتى العام 2014 بلغ 743 محامية، من أصل 3625 محامياً/ة.
عدد المدعين العامين من النساء حتى العام 2014 بلغ 16 مدعية عامة، من إجمالي 124.
عدد النساء العاملات في كوادر الشرطة في العام 2014 بلغ 306 نساء.
شهد العام 2015 تعيين مأذونتين شرعيتين، مع وجود 3 قاضيات في منظومة القضاء الشرعي.
لا توجد إحصائيات خاصة لقضايا العنف الجنسي.
مجموع النساء الفلسطينيات اللاجئات بلغ 2,424,815 في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان (آخر إحصائيات الأونروا 2010).
الانتخابات
المجلس التشريعي لا يزال معطلاً، وعدد النساء في المجلس 17 امرأة، من 132 عضواً/ة.
نسبة النساء في المجالس المحلية والبلديات التي جرت فيها الانتخابات الأخيرة بلغت 20%.
إقرار مبدأ الكوتا بالقوائم النسبية بنسبة 20% العام 2005

توصيّات المجموعات

مرفق مجموعة التوصيات الخاصة بالمقابلات الخاصة بإعداد هذا التسلسل الزمني، حيث تعبر هذه التوصيات عن توجهات من تمت مقابلتهن:

لمؤسّسات المجتمع المدنيّ:

1. مناقشة المفاهيم الأساسيّة المرتبطة بأجندة السّلام والأمن للنّساء، وبخاصّة تلك المفاهيم التي من شأنها أن تحمل معاني مختلفة لدى الفئات والمجموعات المتنوّعة، ومناقشة مفاهيم تعتبر مفهومة ضمناً مثل مفهوم الأمن، من خلال إعادة إحياء مجموعات الائتلافات المؤسساتية في المناطق، وتنويع آليات العمل والتثقيف للمجموعات الجديدة، لتشكيل مجموعات مساندة دائمة، من الممكن أن تكون رافداً للمؤسسات في عمليات التوثيق في المناطق المختلفة.
2. عمل خطط واقعية وليست حالمة، لضمان تحقيق نتائجها ومخرجاتها، والتركيز على مسألة الحشد الدولي الشعبي الداعم للقضية.
3. العمل على تشكيل لجان متابعة لمواءمة القوانين الحديثة مع التزامات دولة فلسطين، أو المشاركة بفعالية في لجان المواءمة الرسمية.
4. العمل على التمكين الاقتصادي للنساء كمدخل أساسي لتقويتها للمساهمة، بشكل أكبر، وبشكل فعّال في المسارب الحياتية الأخرى.
5. مناقشة وتطوير قواعد عمل أساسيّة ضروريّة لخلق أجواء آمنة تضمن التّعامل مع احتياجات النّساء للسّلام والأمن، وإعادة الانسجام والتواصل ما بين النساء في كل من مؤسسات الضفة وقطاع غزة، والتأكيد على خصوصية العمل مع النساء في مدينة القدس، وتخصيص محاور عمل أساسية تستهدفهن.
6. دمج العمل وإشراكه ما بين المؤسّسات التي تُعني بحقوق الإنسان ومؤسسّات المجتمع المدنيّ النسوية.
7. العمل على الالتزام بالخطة الوطنية لتطبيق القرار ضمن الإمكانيات التي تضطلع بها المؤسسات.
8. إشراك فئة الشباب والشابات في نشاطات خاصة متعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن 1325.
9. التشبيك مع الدول المجاورة ذات الخصوصية المشتركة بشكل أكبر، مثل الأردن، أو لبنان، أو العراق، والاستفادة من الدول التي عملت، بشكل معمق، على القرار للتعلم من التجارب الناجحة.

للحكومة الفلسطينية:

1. ضمان مشاركة مركزيّة من قبل منظّمات النّساء الفلسطينيّات في الداخل، في مسار بلورة خطّة قُطرية، وتبنّيها، ومتابعة تطبيقها وتقييمها.
2. أخذ مطالب وتوصيات النّساء الفلسطينيّات بالحسبان لدى تطوير خطّة العمل القُطريّة لتطبيق قرار 1325 الصّادر عن مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة.
3. إنشاء مرصد وطني وتخصيص الموازنات اللازمة لذلك، لرصد الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات، بما يضمن المساءلة مستقبلاً بشكل أكبر.
4. تحمل مسؤوليات الدولة في عملية التوعية الخاصة بالحقوق، وفي تبني سياسات تساهم في مشاركة المرأة بشكل أكبر.
5. إشراك النساء في اللجان والهيئات والبعثات كافة، ووضع تدابير مؤقتة تساهم في رفع مشاركتهن في المواقع العليا، وعدم الاكتفاء بالتدرج الزمني اللازم لذلك، بما يسهم في مشاركة فعّالة للنساء في الأماكن كافة، من لجان مصالحة، أو لجان تفاوض أو مناصب محلية، أو بعثات دولية، ومناصب أممية (كالترشيح في لجان الاتفاقيات المختلفة بدعم وجود النساء).
6. تعديل قانون الانتخابات، بما يضمن تدابير مؤقتة جدية تساهم في مشاركة النساء بشكل أكبر في المجلس التشريعي، أو في الهيئات المحلية ضمن سقف 30%.
7. العمل بشكل جدي على محور إعادة الإعمار وموضوع الإغاثة، وبخاصة في قطاع غزة، بما يؤكد على تعزيز صمود المواطنين/ات في مواقعهم المختلفة.
8. العمل على تقييم الخطة الوطنية، وتصحيح المسارات المتعلقة بالأنشطة والأهداف بشكل دائم، وليس موسمياً، وضمن مسؤوليات دورية محددة على جهة الاختصاص.
9. دراسة تعزيز فاعلية اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين، من خلال فتح حوار مع الأطراف كافة المعنية بتطبيق القرار وتوطينه محلياً، مع إشراك أكبر للقاعدة في إيجاد الحلول للمشكلات الخاصة بالمناطق على اختلافها.
10. تطوير يشمل كل قضايا النساء، لتكون خطة الحكومة شاملة؛ تشمل قضايا المرأة وأوضاعها، بما فيها الفقر والعمل على الحريات الشخصية والحريات العامة، والتركيز على شمولية التعامل في قضايا النساء، وعلى أمن وأمان النساء في كل مكان تحت مظلة 1325.

11. العمل على حماية النساء في الأغوار والأماكن العشوائية المهددة بالخطر، ورفع قضايا دولية ضمن اختصاصات المحاكم الدولية، وعرض قضايا النساء في هذه المناطق عالمياً، وتغطية القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني، والانتهاكات التي يتعرض لها في أماكن تواجده كافة.

للمؤسّسات الدوليّة:

1. التشديد على متابعات العمل مع المؤسسات الفلسطينية، وعلى أهميّة تطبيق القرار لضمان الأمن والسّلام للنّساء في فلسطين.
2. إدراك أن مسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينيّة المحتلّة، وضمان الحقوق المدنيّة الكاملة الفرديّة والجماعيّة للفلسطينيين مواطني الدولة، هما من الشروط الأساسيّة لأجندة السّلام والأمن للنّساء في فلسطين.
3. دعم مجهود منظّمات النّساء الفلسطينيّات لتعزيز التّطبيق الشّموليّ لـ1325، وبخاصة فيما يتعلق بتمويل النشاطات الخاصة بأجندة العمل الوطنية لتطبيق القرار 1325.
4. تعزيز وزيادة الوعيّ بأهميّة أن تكون أسس تطوير الخطط الوطنيّة تمثل الفئات كافة، ولا تغيّب النّساء الفلسطينيّات والمؤسسّات النّسويّة الفلسطينيّة.
5. تعزيز وجود مؤشّرات تقيس الاحتواء في مسارات الخطط الوطنيّة على المستوى المحلّيّ والإقليميّ والدوليّ، وفي التّقارير المقدمة لمؤسسات الأمم المتّحدة حول قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة.
6. مطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال، وبتحمّل المسؤوليّة في حالات انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيين/ات المسؤولة عنها، أينما تواجدوا.

التوصيات العامة المتعلقة بتطبيق القرار 1325:

- العمل على التنسيق مع الائتلافات النسوية العربية من ناحية، والتنسيق الدولي مع منظمات نسوية دولية تُشكل قوة ضاغطة على حكوماتها، من ناحية أخرى، بما يشكل قوة دولية تؤكد على الطرح النسوي الفلسطيني، والالتفات إلى قضايا النساء الفلسطينيات والأمن والسلام، ويدعم هذا الطرح، والبناء على التجارب الإقليمية الأخرى والاستفادة منها.
- ربط آلية التوثيق، بشكل مباشر، مع محور إعادة الإعمار والإنعاش المبكر، وتحديداً بكفالة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في العمليات المعنية في العدالة الانتقالية، وربط التوثيقات الناتجة بعملية المساءلة التي تعتبر جزءاً من الوصول إلى عدالة انتقالية شاملة.
- اعتماد التوثيق الممنهج ضمن الاستمارات المطورة والمتعلقة بخصوصية الوضع الفلسطيني، من أجل خلق قاعدة معلومات دقيقة عن النساء الفلسطينيات، ومنهن اللاجئات وأوضاعهن، والعمل مع مكتب المفوض السامي لتعزيز قدرات المنظمات النسوية في التوثيق، وربط عملية التوثيق بواقع النساء الفلسطينيات، مع انعكاسات القانون الدولي عليها، وتوجيه المؤشرات الإحصائية، بحيث تراعي الدمج بين عدد من المؤشرات لتبيان مواقع العنف المركب الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات.
- مواصلة عمل الائتلافات النسوية على تطبيق القرار 1325، وتوسيع نطاق العمل على القرار ليشمل الربط الواضح مع اتفاقية "سيداو" بدايةً، والربط مع القرارات الأممية الأخرى كوحدة واحدة لا تتجزأ، وأهمية وضع مفهوم فلسطيني خاص للقرار نفسه، بالربط مع منظومة حقوق الإنسان والقرارات الدولية الجديدة، مع ربطها مع الاتفاقات الدولية الأخرى التي تسد ثغرات القرار وتساعد في توطينه وتكيفه مع الواقع المحلي، واعتماد خطة عمل مؤسساتية مشتركة لا تعتمد على التمويل الخارجي في تطبيقها.
- تكثيف ضغط الائتلاف النسوية على الحكومة في متابعة العمل على القرار، واعتماده ضمن باقي الخطط الوطنية بشكل جدي، وتجنيد الموارد البشرية والمالية الكافية لتطبيقه، مع التأكيد على وضع الآليات المُلزمة، والجداول الزمنية لتطبيق القرار، ومراقبة تطبيقه، والعمل على التقييم والمتابعة بشكل مستمر، وبما يسمح بالتعديل، وإعادة تصويب مسارات العمل.
- أهمية فتح باب النقاش، بشكل جدي، حول وجود مؤسسات الائتلاف ضمن اللجنة الوطنية الرسمية لتطبيق القرار، من حيث التأثير على الأدوار الرقابية المختلفة، والتداخلات الخاصة بالعمل على أرض الواقع.

- توسيع نطاق العمل ليشمل فئات أخرى مثل الشباب، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية الأخرى، والعمل على تعبئة الجمهور في حالة وجود قرارات أممية خاصة، وعكس الإنجازات ونشرها لدى الناشطين والناشطات لتحفيزهم.
- العمل على الجانب القانوني الدولي وبناء شبكة محامين محليين ودوليين في سبيل الوصول إلى المنابر الدولية، كجزء من تطوير المناصرة الدولية وأساليبها.
- استخدام الإعلام والوسائل الدولية المختلفة لبث رسائل النساء الفلسطينيات، وإيصال صوتهن إلى العالم، مع أهمية العمل على تفعيل التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية الفاعلة ضمن إطار القرار في كل من الضفة والقطاع والداخل الفلسطيني، بما يشكل تكاملية في العمل، وتوحيداً للرسائل الدولية الخاصة بالنساء الفلسطينيات في أماكن تواجدهن.
- أهمية العمل على مراجعة الرؤيا؛ لأن وضعها كان مرتبطاً بالأوضاع السياسية التي حددت هذه الرؤيا وفق هذه الأوضاع، بالتركيز على الوضع السياسي الخارجي، دون النظر إلى الوطني والاجتماعي بالزخم ذاته، مع عكس هذه الرؤيا على الأجندة النسوية الفلسطينية ضمن منهجية واضحة تتضمن القرار 1325، ضمن محاور العمل مع الأسيرات، واللاجئات، وحماية النساء ... إلخ.

الملاحق

المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في القرار

لائحة أعضاء وممثلي اللجنة الوطنية العليا لقرار 1325			
#	الاسم	المؤسسة	المسمى الوظيفي
.1	فاتنة وظائفي	وزارة شؤون المرأة	مدير عام تخطيط وسياسات
.2	محمد الزق	ديوان الرئاسة	مدير عام الشؤون المحلية
.3	حياة بزار	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
.4	عمر عوض الله	وزارة الشؤون الخارجية	قطاع العلاقات
.5	خالدة أبو صبح	وزارة الداخلية	مدير المشاريع
.6	سونا نصار	وزارة العدل	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
.7	صباح الشرشير	وزارة الشؤون الاجتماعية	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
.8	جلوى بدر	وزارة الأسرى	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
.9	شاهيناز أبو عزة	وزارة الدولة لشؤون التخطيط	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
10	ناريمان عواد	وزارة الإعلام	رئيس وحدة النوع الاجتماعي
11	جواد الصالح	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	مدير عام
12	ريما نزال	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	عضو أمانة عامة
13	سامية بامية	طاقم شؤون المرأة	عضو مجلس إدارة
14	ناصر الريس	مؤسسة الحق	مستشار قانوني
15	نجوى ياغي	مؤسسة مفتاح	مدير مشاريع
16	صباح سلامة	ممثل عن منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف	منسقة مشاريع
17	مها أبو دية	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	مدير عام
18	نفين سلامة	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	مدير تنفيذ القرارات الحكومية
لائحة المؤسسات الرسمية والأهلية المشاركة ضمن جلسات التخطيط الاستراتيجي			
19	آمال القاسم	ملتقى سيدات الشيخ جراح	رئيس مجلس الإدارة
20	أشواق المدير	الاتحاد العام لذوي الإعاقة	
21	وفاء محمد رشدي	الاتحاد العام لذوي الإعاقة	

22	وداد مناديل إدريس	الاتحاد العام لعمال فلسطين	رئيس الاتحاد
23	غادة نديم	مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع	أخصائية نفسية – الدائرة الاجتماعية
24	ميسر ريان	مجلس الوزراء	مدير دائرة التطوير – وحدة النوع الاجتماعي
25	عائشة أحمد	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	
26	هدي رومان	النيابة العامة	خبيرة النوع الاجتماعي
27	دارين صالحية	النيابة العامة	رئيس نيابة الاستئناف
سكرتيرة اللجنة			
28	نفين سلامة–غياظة	مدير تنفيذ القرارات الحكومية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء

المؤسّسات الشريكة في ائتلاف 1325 البديل– الداخل[26]

الرقم	اسم المؤسسة
1	مركز الطفولة – مؤسّسة حضانات الناصرة
2	الزهراء – جمعية للنهوض بمكانة المرأة
3	نعم – نساء عربيّات في المركز
4	تحالف النّساء للسلام
5	كيان – منظمة نسويّة
6	معاً – تحالف المؤسّسات النسائيّة البدويّة
7	تاندي – حركة النّساء الديمقراطيّات في إسرائيل
8	نساء ضد العنف
9	منتدى الجنسانية
10	نساء وآفاق
11	جمعية البير
12	מהפך تغيير
13	المركز العربي للتخطيط البديل
14	المرأة للمرأة – حيفا
15	السوار

[26] صفحة الائتلاف البديل (فلسطينيات الداخل): https://www.facebook.com/1325Alternative/?ref=bookmarks

كشف بأسماء ائتلاف 1325 – قطاع غزة

الرقم	اسم ممثلة المؤسسة	اسم المؤسسة
	أعضاء سكرتاريا الائتلاف الستة	
1	آمال توفيق نشوان (حمد)	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
2	نادية يوسف البكري (أبو نحلة)	طاقم شؤون المرأة
3	أمال نمر أبو عيشة (صيام)	مركز شؤون المرأة
4	زينب عبد الفتاح الغنيمي	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية
5	مريم أبو دقة	جمعية الدراسات النسوية
6	مريم عبد الحي جودة (زقوت)	الثقافة والفكر الحر
	أعضاء الجمعية العامة للائتلاف	
7	رفقة يونس الحملاوي	ملتقى النجد التنموي
8	بثينة عبد الرؤوف ضبان (صبح)	جمعية وفاق
9	مرفت إسماعيل أحمد النحال	مركز الميزان لحقوق الإنسان
10	تغريد محمود سليم أبو رحمة (جمعة)	اتّحاد لجان المرأة الفلسطينية
11	عندليب حسين إبراهيم شحادة	مركز الإعلام المجتمعي
12	فوزية طلب محمد حويحي	جمعية النهوض بالأسرة
13	عربية حسين عابد أبو جياب	جمعية النجدة الاجتماعية
14	ريم فرينة	جمعية عايشة
15	تحرير الحاج	مراكز البرامج التنسيقية
16	شادية الغول	مفتاح
17	هدى عليان	جمعية العمل النسائي لتأهيل المرأة والطفل

المقابلات الفردية:

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	عمر عوض الله	وزارة الخارجية
2	زينب الغنيمي	دراسات المرأة – قطاع غزة
3	رندة سنيورة	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
4	أمل خريشة	لجان المرأة العاملة
5	أشرف حمدان	الإحصاء المركزي
6	صباح سلامة	منتدى مناهضة العنف
7	ساما عويضة	مركز الدراسات النسوية
8	وفاء الأعرج	وزارة شؤون المرأة
9	أشرف أبو حية	مؤسسة الحق
10	نبيلة إسبانيولي	مركز الطفولة – الناصرة
11	نجوى صندوقة	مفتاح
12	مها الراعي	الثقافة والفكر الحر

اللقاءات الجماعية:

مجموعة نابلس

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	عبير كيلاني	مفتاح
2	سمر هواش	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
3	ميسر الفقيه	اتّحاد لجان المرأة الفلسطينية
4	ميسر عطياني	الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينية
5	سمية الصفدي	مركز شؤون المرأة والأسرة
6	صبحية دراغمة	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
7	أمينة أصلان	مركز الدراسات النسوية

مجموعة الخليل

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	وجدان بالي	جمعية التنمية الأسرية
2	أمل ملحم	اتّحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية
3	تغريد الشلالدة	اتّحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني
4	عزة أبو سارة	جمعية التنمية الأسرية
5	د. مريم أبو تركي	مركز أمان للإرشاد والصحة المجتمعية
6	شادية سلطان	جمعية النشاط النسوي
7	ميسون القواسمي	ناشطة وإعلامية

مجموعة أريحا

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	لبنى مساعيد	مركز نسوي العوجا
2	هيام غروف	جمعية أبناء أريحا التعاونية
3	ندى القريشي	جمعية الإسراء الخيرية
4	بيهان نبيل العسلي	جمعية الإسراء الخيرية
5	نجاة إرميلية	جمعية الديوك التعاونية
		جمعية تنمية نساء الديوك والنويعمة الخيرية

الملخص التنفيذي

في العام 2000، أطلق مجلس الأمن مبادرته المتمثلة بالقرار 1325، ساعياً إلى تحقيق رؤية خاصة تتعلق بأهمية دور النساء، وما تعكسه مشاركتهن السياسية في الحياة العامة على مسألة السلام والأمن في العالم، إضافة إلى وضع تصور يتعلق بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول للالتزام بزيادة هذه المشاركة عبر محاور تحدَّث عنها القرار، بما يساهم في الوصول إلى الاستقرار في دول العالم ككل. صدر هذا القرار بالتزامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي وضعت التحديات أمام الفلسطينيين بشكل عام، والفلسطينيات بشكل خاص، ما بين المحاولات المستمرة للاستفادة من الفرص الدولية المتاحة، وبين عدم الثقة بالقرارات الدولية بسبب التجربة السابقة، مع عدم تطبيق أي قرار دولي يتعلق بفلسطين. إن خصوصية الوضع السياسي الفلسطيني شكل تجربة خاصة في التعاطي مع منظومة حقوق الإنسان، ومع القرارات الدولية، وبخاصة مع القرار 1325، من المهم العمل على توثيقها، بما يؤسس لمرجعية عمل واضحة للدول المحيطة، حيث إن مسألة العمل على القرار فلسطينياً، أخذت منحى سريعاً ومتطوراً مقارنة بالدول الأخرى المحيطة، وتم العمل على تنظيم أكبر للعمل بما يمكن أن ينعكس بشكل مباشر على الأرض. وبناء عليه، لا بد من تتبع ماهية هذا العمل ضمن المراحل المختلفة الممتدة من العام 2000 (عام صدور القرار) وحتى يومنا هذا؛ بهدف الوقوف على الإنجازات والدروس المستفادة من هذه التجربة، مع تحديد مواطن الضعف والقوة في مسيرة هذه التجربة، إضافة إلى التوصيات اللازمة للتطوير والبناء وفقاً للمستجدات على المستوى المحلي، على أمل الوصول إلى مرجعيات للعمل المستقبلي للاستفادة منها.

مراحل العمل على القرار محلياً:

من المهم بمكان النظر إلى التأثيرات السياسية على فهم القرار 1325، لما يشكله من تعامل عام مع مصطلح السلام، حيث يتباين الفهم العام لمسألة السلام ما بين التنازل والاستسلام، وهو ما انعكس مباشرة على التوجهات العامة للنساء الفلسطينيات في تبني القرار والعمل عليه طوال السنوات الماضية. وقبل المضي في بيان مراحل القرار المحلية، كان لا بد من توضيح معنى السلام المقترن بالاستقرار وبسيادة القانون والنظام، وبالعدالة الاجتماعية، والوصول إلى الفرص، حسب ما تبناه القرار، إضافة إلى بيان أهمية عدم الحديث فقط عن القرار 1325 بمعزل عن المنظومة الدولية كاملة، وإنما مواكبته بكل ما هو جديد على الصعيد الدولي.

المرحلة	السنوات	أهم المحطات	مواطن القوة	مواطن الضعف
مرحلة قراءة القرار فلسطينياً	2000– 2009	– استكشاف القرار. – تحالف المرأة والسلام. – تشكيل إطار مفاهيمي فلسطيني للقرار. – التوعية المحلية والائتلافات القاعدية.	– تفعيل القرار من المؤسسات القاعدية بشكل مباشر بالتركيز على انعكاس سياسات الاحتلال على قضايا الصحة الإنجابية للنساء والفتيات الفلسطينيات. – التركيز على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي. – إعداد كادر نسوي فلسطيني قادر على التعامل مع الإدارة الدولية. – إدخال الخطاب الفلسطيني ضمن الإطار الدولي.	– عدم وجود رؤية واضحة لآليات العمل القادمة، والاستفادة بشكل كامل من محاور القرار كافة.
مرحلة العمل المنظم	2010– 2012	التوثيق والمحاسبة. الائتلاف الأهلي النسائي لتطبيق القرار. شبكة وصال.	– التركيز على الإشراك في صنع القرار وعلى الإغاثة في غزة. – ظهور أهمية المساءلة الدولية، والبدء بالعمل على التوثيق والتدريب عليه. – استمرار القاعدة في العمل المتواصل والمتواتر وخلق الفعاليات الخاصة بهم، من خلال توجهاتهم في المناطق، والتركيز على الأمور التي تعني النساء في المواقع بشكل مباشر. – بدء الانعكاس من القاعدة إلى القمة، من خلال تشكيل الائتلاف.	– عدم إشراك النساء في لجان المصالحة الوطنية. – النظر إلى مسألة المصالحة كشيء هامشي لا يتعلق بلب العمل السياسي، وطرح أولويات عمل أخرى. – وجود تحدٍّ للعمل على إبراز القضية الفلسطينية بعد الثورات العربية.
مرحلة بناء	2012– 2018	– خطة الضغط	– التركيز على تناول محاور	– استمرار تهميش العمل على

الشراكة والعمل الرسمي		والمناصرة. – تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325. – وضع الإطار الوطني الاستراتيجي للقرار 1325. – العمل على مراجعة فلسطينية خاصة بالقرار، والخروج بالاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلم والأمن. – العمل على المستوى الإقليمي. – العمل على المستوى الدولي. – قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية.	الحماية، والمشاركة، والمساءلة. – العمل الرسمي ووضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتطبيق القرار محلياً. – إيصال صوت النساء دولياً وفي مناسبات عدة.	النزاع الداخلي بين فتح وحماس. – عدم تفعيل دور النساء في قضايا السلم الأهلي من مؤسسات اللجنة الوطنية ذات العلاقة، حيث وجود جهد قليل في هذا الخصوص. – عدم وجود تغذية راجعة عكسية من القمة إلى القاعدة (من الأعلى إلى الأسفل)، تساعد على تكاملية العمل. – الاكتفاء بالأدوار الرسمية الخاصة بمحاور الخطة الوطنية، وتقسيم الأدوار فيها، والاكتفاء بمحاور الخطة كمسؤوليات مباشرة يتم تقييمها لاحقاً. – وجود إشكالية جادة في تمويل الفعاليات الخاصة بجهات تنفيذ الخطة الوطنية. – – لا يوجد تجنيد لكوادر بشرية خاصة للعمل ضمن اللجنة الوطنية.

عمل النساء في الداخل الفلسطيني المحتل العام 1948، وتشكيل الائتلاف البديل:

فيما يتعلق بالنساء الفلسطينيات في الداخل المحتل العام 1948، اختلف سياق العمل لاختلاف الوضعية السياسية والقانونية التي تعمل ضمنها النساء الفلسطينيات، حيث واجهت النساء الفلسطينيات في الداخل إشكاليات عدة تتعلق بالعمل على الأرض ضمن إطار عام يضم المؤسسات النسوية كافة، ما أبرز أهمية عكس التوجهات الخاصة باحتياجات النساء أنفسهن، في إطار الائتلاف البديل ضمن المحددات التالية:

- طرح التوجهات الخاصة بالحماية والمتابعة وضمان المشاركة.
- عدم تجاهل الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على النّساء والفتيات، والحاجة الملّحة لإنهاء الاحتلال كآلية لضمان أمن النّساء وسلامتهن في المنطقة.
- التركيز على مفهوم الأمن الإنساني المنعكس في القرار، الذي يضمن التّعامل مع مفهوم الأمن بشكل شموليّ، بالتركيز على أن انعدام الأمن لدى النّساء والرجال والفتيات والفتيان الفلسطينيين، يرتبط بشكل تلقائيّ باستمرار الاحتلال والتمّيز البنيويّ الممارس بحقّ الفلسطينيين المبنيّ على المفهوم القوميّ للأمن، وغياب دستور يحمي حقوق الإنسان الأساسيّة، بما في ذلك الحقّوق الجماعيّة.[27]

[27] ورقة تعريفية حول الائتلاف 1325 البديل.

التوصيات:

- مواصلة عمل الائتلافات النسوية على تطبيق القرار 1325، وتوسيع نطاق العمل على القرار ليشمل الربط الواضح مع اتفاقية "سيداو" بداية، والربط مع القرارات الأممية الأخرى كوحدة واحدة لا تتجزأ، وأهمية وضع مفهوم فلسطيني خاص للقرار نفسه، بالربط مع منظومة حقوق الإنسان والقرارات الدولية الجديدة، مع ربطها بالاتفاقات الدولية الأخرى التي تسد ثغرات القرار، وتساعد في توطينه وتكيفه مع الواقع المحلي، واعتماد خطة عمل مؤسساتية مشتركة لا يعتمد تطبيقها على التمويل الخارجي.
- أهمية العمل على مراجعة الرؤيا، لأن وضعها كان مرتبطاً بالأوضاع السياسية التي حددت هذه الرؤيا وفق هذه الأوضاع، بالتركيز على الوضع السياسي الخارجي، دون النظر إلى الوطني والاجتماعي بالزخم ذاته، مع عكس هذه الرؤيا على الأجندة النسوية الفلسطينية ضمن منهجية واضحة تتضمن القرار 1325، ضمن محاور العمل مع الأسيرات واللاجئات وحماية النساء ... الخ.
- العمل على الجانب القانوني الدولي، وبناء شبكة محامين محليين ودوليين في سبيل الوصول إلى المنابر الدولية، كجزء من تطوير المناصرة الدولية وأساليبها.
- استخدام الإعلام والوسائل الدولية المختلفة لبث رسائل النساء الفلسطينيات، وإيصال صوتهن إلى العالم، مع أهمية العمل على تفعيل التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية الفاعلة ضمن إطار القرار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني، بما يشكل تكاملية في العمل، وتوحيداً للرسائل الدولية الخاصة بالنساء الفلسطينيات في أماكن تواجدهن.
- توسيع نطاق العمل ليشمل فئات أخرى مثل الشباب، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية الأخرى، والعمل على تعبئة الجمهور في حالة وجود قرارات أممية خاصة، وعكس الإنجازات ونشرها لدى الناشطين والناشطات لتحفيزهم.
- ربط آلية التوثيق بشكل مباشر مع محور إعادة الإعمار والإنعاش المبكر، وتحديداً بكفالة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في العمليات المعنية في العدالة الانتقالية، وربط التوثيقات الناتجة بعملية المساءلة التي تعتبر جزءاً من الوصول إلى عدالة انتقالية شاملة.

عمليات الوساطة والسلام
– تم التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. – مفاوضات السلام: لم يتجاوز عدد النساء في وفود المفاوضات من البداية امرأة واحدة. – وفد المصالحة الوطنية: لم يتم تمثيل النساء إلا في المصالحة الأخيرة العام 2017 بالاتفاق، 4 نساء شاركن من 3 فصائل مختلفة. – نسبة النساء في السلك الدبلوماسي 5.8% من إجمالي العاملين فيه. – عدد النساء العاملات في السفارات والممثليات التابعة لدولة فلسطين بلغ 44 امرأة. – هناك سفيرتان في مقر وزارة الخارجية، و4 سفيرات في الخارج.
العدالة والأمن
– نسبة القاضيات الفلسطينيات في العام 2017 بلغت 17.2%. – عدد المحاميات المزاولات حتى العام 2014 بلغ 743 محامية، من أصل 3625 محامياً/ة. – عدد المدّعين العامين من النساء حتى العام 2014 بلغ 16 مدعية عامة من أصل 124. – عدد النساء العاملات في كوادر الشرطة في العام 2014 بلغ 306 نساء. – شهد العام 2015 تعيين مأذونتين شرعيتين، مع وجود 3 قاضيات في منظومة القضاء الشرعي. – لا توجد إحصائيات خاصة لقضايا العنف الجنسي. – مجموع النساء الفلسطينيات اللاجئات بلغ 2,424,815 في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان (آخر إحصائيات الأونروا 2010).
الانتخابات
– المجلس التشريعي لا يزال معطلاً، وعدد النساء في عضوية المجلس بلغ 17 امرأة من 132 عضواً/ة. – في المجالس المحلية والبلديات التي جرت فيها الانتخابات الأخيرة نسبة النساء 20%. – إقرار مبدأ الكوتا بالقوائم النسبية بنسبة 20% العام 2005.

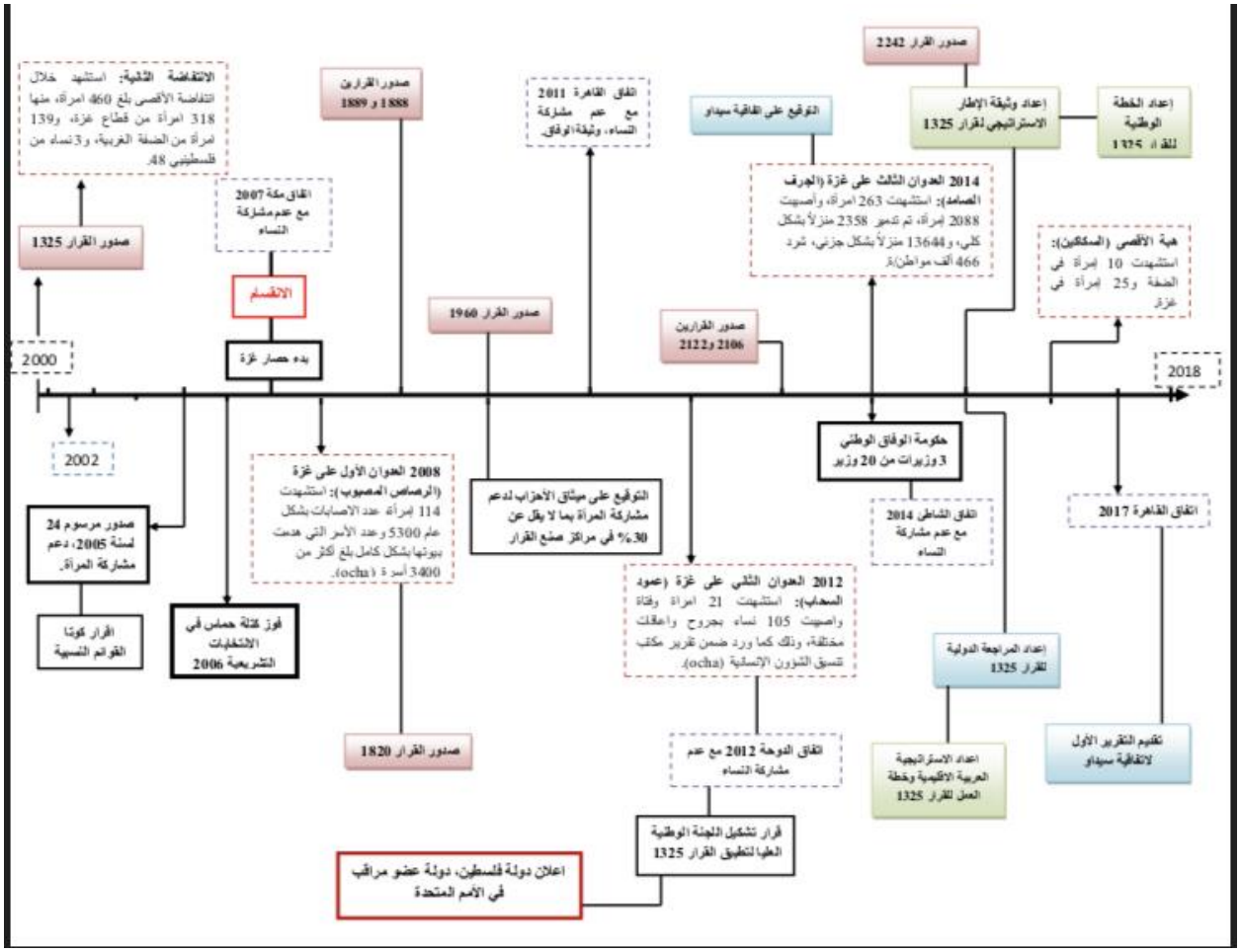
2000
2002
2018
الانتفاضة الثانية: استشهد خلال انتفاضة الأقصى بلغ 460 امرأة، منها 318 امرأة من قطاع غزة، و139 امرأة من الضفة الغربية، و3 نساء من فلسطينيي 48.
صدور القرار 1325
اتفاق مكة 2007 مع عدم مشاركة النساء
الانقسام
بدء حصار غزة
صدور القرارين 1888 و 1889
صدور القرار 1960
اتفاق القاهرة 2011 مع عدم مشاركة النساء، وثيقة الوفاق.
صدور القرارين 2106 و2122
التوقيع على اتفاقية سيداو
صدور القرار 2242
إعداد وثيقة الإطار الاستراتيجي لقرار 1325
إعداد الخطة الوطنية للقرار 1325
2014 العدوان الثالث على غزة (الجرف الصامد): استشهدت 263 امرأة، وأصيبت 2088 إمرأة، تم تدمير 2358 منزلاً بشكل كلي، و13644 منزلاً بشكل جزئي، شرد 466 ألف مواطن).
هبة الأقصى (السكاكين): استشهدت 10 إمرأة في الضفة و25 إمرأة في غزة.
حكومة الوفاق الوطني 3 وزيرات من 20 وزير
اتفاق الشاطئ 2014 مع عدم مشاركة النساء
اتفاق القاهرة 2017
2008 العدوان الأول على غزة (الرصاص المصبوب): استشهدت 114 إمرأة. عدد الاصابات بشكل عام 5300 وعدد الأسر التي هدمت بيوتها بشكل كامل بلغ أكثر من 3400 أسرة (ocha).
التوقيع على ميثاق الأحزاب لدعم مشاركة المرأة بما لا يقل عن 30% في مراكز صنع القرار
2012 العدوان الثاني على غزة (عمود السحاب): استشهدت 21 امرأة وفتاة واصيبت 105 نساء بجروح واعاقات مختلفة، وذلك كما ورد ضمن تقرير مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (ocha).
صدور مرسوم 24 لسنة 2005، دعم مشاركة المرأة.
إقرار كوتا القوائم النسبية
فوز كتلة حماس في الانتخابات التشريعية 2006
صدور القرار 1820
اتفاق الدوحة 2012 مع عدم مشاركة النساء
إعداد المراجعة الدولية لقرار 1325
إعداد الاستراتيجية العربية الاقليمية وخطة العمل للقرار 1325
تقديم التقرير الأول لاتفاقية سيداو
قرار تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق القرار 1325
اعلان دولة فلسطين، دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة

The executive Summary

In the year 2000, the United Nations Security Council adopted Resolution 1325 (UNSCR 1325) to fulfill the vision of promoting the role of women and their political participation in issues of peace and security all around the world. This resolution conceptualized the responsibilities and commitments of different countries in order to increase women's participation in the spheres mentioned by the resolution; thus contributing to global stability.

UN Security Council Resolution 1325 was issued during the Second Intifada. This period saw tremendous challenges for the Palestinian people in general; and the Palestinian women in particular. These challenges included the countless efforts to receive the available international support, lack of trust in international resolutions because of the disappointing experience in the past, and the non-implementation of any international resolutions on the ground when it came to Palestine. The specificity of the Palestinian political predicament formed a unique experience when it came to the human rights system and the international resolutions; and especially with regard to UNSCR 1325. It is important to document these experiences in order to establish a clear reference point for action in the surrounding countries as well. This is because the implementation of this resolution on the Palestinian level took place swiftly and in an advanced manner compared to the neighboring countries. This work was also much more organized in Palestine, thus reflecting positively and directly on the ground. Hence, it is important to follow the different phases of this work starting from 2000 (the year in which this resolution was adopted) until this point in time in order to revisit the achievements and lessons learned vis-à-vis this experience, as well as determining the strength and weakness points. Moreover, a number of recommendations will be made in order to develop this work on the local level and to have good reference points for action that can be highly beneficial for the future.

Phases of Working on this Resolution on the Local Level:

It is important to examine the political implications of UNSCR 1325; and especially in light of the term "peace". This is because "peace" can be understood by some as "concessions", while others might see it as "surrender". However, since this resolution took a fair stance, the Palestinian women adopted it and worked in its framework for many years. Before discussing the different phases of this resolution on the local level, it is important to clarify the meaning of "peace" in this context. According to UNSCR 1325, peace is associated with stability, the rule of law and order, social justice and equal opportunities. Also, it is important not to discuss UNSCR 1325 in an isolated manner; but to look at it alongside the other international resolutions, including the new ones.

Phase	Years	Main Stages	Strength Points	Weakness Points
The phase of reading UNSCR 1325 on the Palestinian level	2000 - 2009	– Learning and becoming familiarized about this resolution. – Coalition of	– The activation of this resolution by grassroots organizations, while focusing on the effect of the Occupation's policies on the reproductive health	– The lack of a clear vision with regard to the upcoming work mechanisms, and not making enough

		Women and Peace. – Established a Palestinian conceptual framework related to this resolution. – Local awareness and grassroots coalitions.	of Palestinian women and girls. – Focusing on the Israeli Occupation's violations against Palestinian women. – Preparing female Palestinian activists and leaders who have international administration capabilities. – Promoting the Palestinian discourse in the international arena.	achievements in the decision-making spheres.
The Phase of Organized Action	2010-2012	- Documentation and accountability. - Women's civic coalition to implement UNSCR 1325. - Wessal Network [an important network of the the Culture and Free Thought Association/ CFTA]	– Focus on women's participation in decision-making positions and also on relief in the Gaza Strip. – The increased importance of international accountability and the start of documentation and training in this field. – The grassroots' ongoing work in this field while conducting various activities in different locations and focusing on the issues which particularly concern women. – Enhanced the grassroots' impact on the higher level through the establishment of a coalition.	– Not involving women in national reconciliation committees. – Viewing the issue of reconciliation as a peripheral matter not related to political action, and the prioritization of other work matters. – The Arab revolts made it difficult to showcase the Palestinian cause to the outside world.
Phase of Building Partnerships and Work on the Official Level	2012-2018	– The lobbying and advocacy plan. – Establishment of the "Higher National Committee for the implementation of UNSCR 1325". – Formulation of the National Strategic Framework for	– Focused on the fields of protection, participation and accountability. – Working on the official level and the formulation of the plans and strategies related to implementing UNSCR 1325 on the local level. – Making Palestinian women be heard in the	– The continued marginalization of women in the work of ending the internal strife between Fateh and Hamas. – Not sufficiently activating the role of women in issues of civil peace inside the relevant

		UNSCR 1325. - A Palestinian review of UNSCR 1325, and formulating the ten work strategies related to women, peace and security issues. - Work on the regional level. - Work on the international level. - The Palestinian national reconciliation issue.	international arena and in a number of important events.	national committee organizations. - There is no feedback from the upper level to the grassroots level (i.e. from top to bottom); whereas such feedback would have helped in the complementarity of work. - Remaining limited to the official roles specified by the National Plan of UNSCR 1325 and remaining confined to the National Plan's main lines of activity as direct responsibilities which are assessed at a later stage. - There is a serious problem in funding the activities of the parties which implement the National Plan of UNSCR 1325. - There is no recruitment of specialized human resources to work in the framework of the Higher National Committee for the Implementation of UNSCR 1325.

Women's Action among the Palestinians of 1948 and the Formation of the Alternative Coalition:

The context of work of Palestinian women inside the Green Line (i.e. the 1948 areas) is different due to the dissimilar political and legal situation there. The Palestinian women in the 1948 areas – under the framework of different women's organizations - face a number of problems related to working in the field. This necessitated the establishment of the Alternative Coalition to modify their orientation and meet the needs of Palestinian women there. Among the focused things in this respect are the following:-

- Focus on protection, follow-up and women's participation.
- Examining the negative impact of the Israeli Occupation on Palestinian women and girls, and pressing strongly to end the occupation in order to guarantee the security and safety of women in the region.
- Focusing on the concept of Human Security in UNSCR 1325; which views security in a comprehensive manner. The absence of security among Palestinian women, men, girls and boys is directly related to the ongoing occupation and systematic discrimination against the Palestinians and the absence of a constitution to protect the basic rights of human beings; including their collective rights.[28]

[28] Information paper on the Alternative Coalition for implementing UNSCR 1325.

Recommendations:

- Women's coalitions must continue their efforts to implement UNSCR 1325 in Palestine. Also, these coalitions should expand the scope of their work to include a clear linkage with CEDAW (Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women) and the other United Nations resolutions in an indivisible manner. Moreover, the notions of UNSCR 1325 must be clearly understood in the Palestinian context, and this should be linked to the different human rights and international resolutions and conventions; including the new ones. The latter conventions can fill the loopholes of UNSCR 1325 and will surely help in adapting this resolution to the local reality in Palestine. Furthermore, there should be the adoption of a joint institutional action plan whose implementation would not rely on foreign funding.
- It is very important to review and modify the vision because the previously-formulated vision was based on a different political situation at the time. Also, there should be more focus on the external political situation without excessively focusing on the national and social situation, and the modified vision should guide the Palestinian women's agenda in a clear methodology which includes UNSCR 1325 (such as the work areas related to female inmates, women refugees, protection of women, etc.).
- Enhance the legal work and activities on the international level, and to build a network of local and international lawyers in order to reach the international platforms and strengthen the international advocacy for this cause.
- The use of the media and other international means to disseminate the messages of Palestinian women and make their voices heard all over the world. Moreover, it is vital to activate the level of coordination between the different Palestinian organizations working under this resolution in the West Bank, Gaza Strip and inside the Green Line (1948 areas). This will lead to an integrated action and will unify the global message of Palestinian women.
- To expand the scope of work to include other societal segments; such as the youth, political parties, civil society organizations and human rights organization, as well as mobilizing the public upon the issuance of new UN resolutions. It is also important to highlight the achievements of the aforementioned societal segments and to motivate the female and male activists working in this field.
- The full documentation of the "Reconstruction" and "Early Recovery" lines of activity; and especially in light of the gender perspective related to the processes of transitional justice. Also, the various documentations should be subject to accountability; which is an important element for reaching a comprehensive transitional justice.

The Processes of Peace and Mediation

- The signing of CEDAW (Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women).
- During the peace negotiations, the number of women in negotiations delegations never reached more than 1 woman at a single time.
- No women were represented in any national reconciliation delegations except for the last reconciliation/agreement of 2017; which had 4 women from 3 political parties.
- The percentage of women in the Palestinian diplomatic corps is 5.8%.
- The number of women working in embassies and representative offices of the State of Palestine is 44 women.
- There are two women ambassadors at the Ministry of Foreign Affairs (MOFA) and four female ambassadors abroad.

Justice and Security

- The percentage of female Palestinian judges in 2017 was 17.2%.
- In 2014, there were 743 female practicing lawyers out of a total of 3,625 lawyers [approximately 20.5%].
- In 2014, there were 16 female prosecutors out of a total of 124 [i.e. 12.9%].
- The number of female Police personnel in 2014 was 306 women.
- The year 2015 saw the appointing of two female authorized marriage officiants and 3 female judges in the Sharia courts.
- There are no direct statistics related to the cases of sexual violence in Palestine.
- According to the most recent statistics of UNRWA in 2010, the number of Palestinian female refugees in Palestine, Jordan, Syria and Lebanon was 2,424,815 women.

Women in the Elections

- The Palestinian Legislative Council (PLC) is still dysfunctional, and there are 17 female members in the PLC out of a total of 132 members [roughly 12.9% of PLC members].
- The percentage of women was 20% in the last elections of the local councils and municipalities.
- In 2005, a quota of 20% was given to women in the proportional lists.

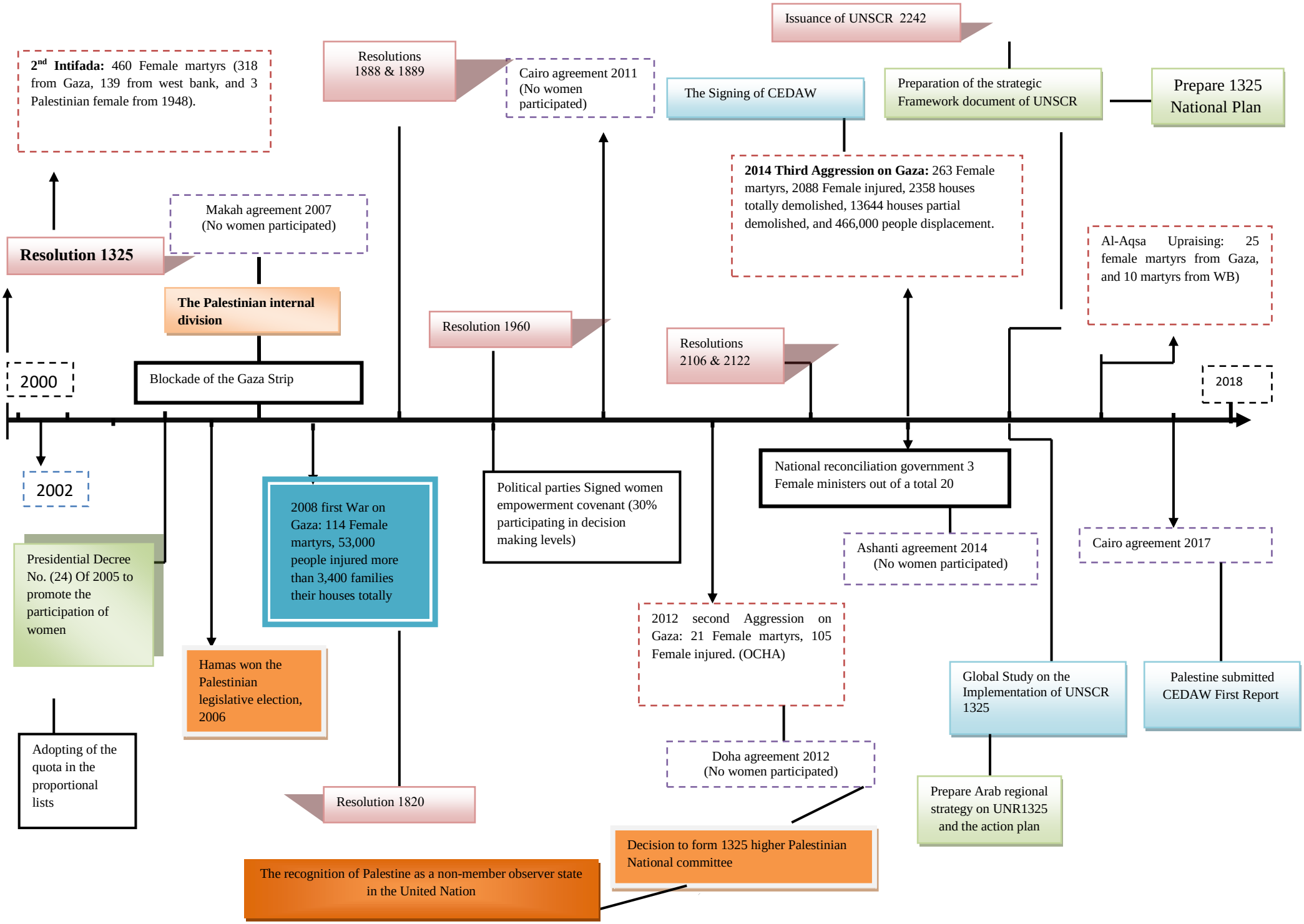
2nd Intifada: 460 Female martyrs (318 from Gaza, 139 from west bank, and 3 Palestinian female from 1948).
Resolutions 1888 & 1889
Cairo agreement 2011 (No women participated)
Issuance of UNSCR 2242
The Signing of CEDAW
Preparation of the strategic Framework document of UNSCR
Prepare 1325 National Plan
2014 Third Aggression on Gaza: 263 Female martyrs, 2088 Female injured, 2358 houses totally demolished, 13644 houses partial demolished, and 466,000 people displacement.
Al-Aqsa Upraising: 25 female martyrs from Gaza, and 10 martyrs from WB)
Makah agreement 2007 (No women participated)
Resolution 1325
The Palestinian internal division
Resolution 1960
Resolutions 2106 & 2122
2000
Blockade of the Gaza Strip
2018
2002
2008 first War on Gaza: 114 Female martyrs, 53,000 people injured more than 3,400 families their houses totally
Political parties Signed women empowerment covenant (30% participating in decision making levels)
National reconciliation government 3 Female ministers out of a total 20
Ashanti agreement 2014 (No women participated)
Cairo agreement 2017
Presidential Decree No. (24) Of 2005 to promote the participation of women
2012 second Aggression on Gaza: 21 Female martyrs, 105 Female injured. (OCHA)
Global Study on the Implementation of UNSCR 1325
Palestine submitted CEDAW First Report
Hamas won the Palestinian legislative election, 2006
Adopting of the quota in the proportional lists
Doha agreement 2012 (No women participated)
Prepare Arab regional strategy on UNR1325 and the action plan
Resolution 1820
Decision to form 1325 higher Palestinian National committee
The recognition of Palestine as a non-member observer state in the United Nation

National Action Plans for the Implementation of UNSCR 1325 on Women, Peace, and Security

55 Countries have adopted a National Action Plan in support of UNSCR 1325 (as of 2015)